



تقويم الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٢)

إعداد

د. علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، القاهرة

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الثاني – الجزء الرابع - يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

أبو عجيلة، علاء مصطفى عبد المقصود (٢٠٢٣). تقويم الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٢). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)، ٣٢١-٣٢٦.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

تقييم الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٢)

د. علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة توضيح أهمية الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية مع دراسة وضعها وتحديد أسباب انخفاضها مع طرح مبادرة لزيادتها، من خلال استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وقد توصلت الدراسة إلى تطور الصادرات المصرية للعالم بشكل تصاعدي خلال فترة الدراسة (٢٠٢١-٢٠٢٢) بمتوسط ٢٢,٥٥ مليار دولار أمريكي وهو نفس وضع الصادرات للأسواق الأفريقية بمتوسط ٢,٩٩ مليار دولار أمريكي خلال فترة الدراسة، وتحليل الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية للسوق الأفريقية جاءت كالتالي الهيكل السلعي يتسم بالمنتجات الصناعة منخفضة ومتوسطة التكنولوجيا، وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه السلع تحتل الدول العربية الأفريقية المراكز الخمس الأولى، كما أثبتت الدراسة أن السوق الأفريقية سوق واعد للصادرات المصرية وهي قادرة على تحقيق من ١٠٪ إلى ١٥٪ من استراتيجية مصر للوصول إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي صادرات في الأجل القريب، بناء على النتائج أوصت الدراسة بربط مصر بالأشقاء في أفريقيا بشكل أكبر من وسائل النقل والمواصلات بكافة أنواعها (البري - الجوي - البحري) وخاصة النقل الطرقي (الطرق- السكك الحديدية) لتسهيل التواصل أولاً وزيادة التبادل التجاري مع الأشقاء الأفارقة.

الكلمات الدالة: الصادرات، السوق الأفريقية، معوقات الصادرات لأفريقيا، آليات زيادة الصادرات لأفريقيا.

مقدمة:

يسعى أى اقتصاد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية منها على سبيل المثال خلق فرص عمل، واستهداف التضخم، وزيادة الدخل، وزيادة الصادرات... وغيرها من الأهداف الرئيسية وغير الرئيسية لأى اقتصاد، من هنا كان اهتمام الحكومة المصرية من خلال مبادرة رئيس الجمهورية الرئيس/ عبد الفتاح السيسي ومبادرته ١٠٠ مليار دولار أمريكي صادرات(*)، وتكليف الحكومة المصرية بدعم الصادرات المصرية والمصدرين المحليين باعتبارهم أحد ركائز التنمية الشاملة للاقتصاد القومي، وخاصة توفير فرص عمل وعملة أجنبية، إلى جانب تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الأسواق العالمية، حيث تعد السوق الأفريقية هي البيئة المواتمة لتحقيق هذا الهدف فالمتابع لوضع الصادرات المصرية للسوق الأفريقي، يرى أنه ليست على المستوى المطلوب، وذلك لأن الصادرات المصرية سجلت متوسطاً بين ٣,٥ إلى ٤ مليار دولار أمريكي سنوياً، وهي أرقام ضعيفة لا ترقى إلى مستوى العلاقات بين مصر وكافة دول القارة الأفريقية .

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد المصري من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعديد من المشكلات الاقتصادية الأخرى وللخروج أو الحد من هذه المشكلات تأتي الصادرات كآلية لحل أو الحد من المشكلات الاقتصادية لقدرتها على توفير فرص العمل اللائقة للشباب والسيطرة على معدلات التضخم ورفع تنافسية المنتج الوطني من خلال تقليل تكاليف الإنتاج ورفع مستويات الجودة، فضلاً عن تعزيز شعار " صنع في مصر "، كما تعمل على رفع معدلات التنمية الاقتصادية عن طريق توفير رأس

المال اللازم للاستثمارات، وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية، كما تساهم الصادرات في زيادة الدخل القومي، وفي تدبير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات وغيرها من الفوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية، وبالنظر إلى الصادرات المصرية نجد أنها منخفضة وخاصة إلى السوق الأفريقية، فوفق البيانات الرسمية الصادرة عن هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، فإن الصادرات المصرية بلغت ٢٦,٨١٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٠ كان نصيب أفريقيا ٣,٨١١ مليار دولار أمريكي^(١) عن نفس العام أي نسبة ١٤,٢% (*) وهي نسبة ضئيلة جداً، حيث تمثل السوق الأفريقية سوقاً واحدة للكثير من المصدرين المصريين بسبب اتساع رقعتها الجغرافية من جهة وتعطشها للمنتجات المصرية من جهة أخرى، إلا أن العقبات التي خلقها إهمال الحكومات المتعاقبة والقطاع الخاص معا في وجه التصدير إلى أفريقيا وضعت حواجزاً أمام نفاذ الصادرات المصرية لهذه الأسواق، الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من الجهد للارتقاء بها خاصة أن حجم التجارة في القارة الأفريقية يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، من هنا يتمثل السؤال الرئيس للبحث في " مدى قدرة السوق الأفريقية على زيادة الصادرات المصرية " .

أهداف الدراسة:

يمكن استعراض أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- أ- دراسة أهمية الصادرات المصرية إلى أفريقيا.
- ب- تطور الصادرات المصرية للسوق الأفريقية .
- ج- تحديد أسباب انخفاض حجم الصادرات المصرية إلى السوق الأفريقية.
- د- طرح مبادرة لزيادة الصادرات المصرية إلى السوق الإفريقية.

الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة:

يمكن استعراض الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث من خلال النقاط التالية:

- أ- دراسة هيكل الصادرات المصري مع التركيز على الصادرات للسوق الإفريقية.
- ب- محاولة الوقوف على التحديات التي تواجه الصادرات المصرية للسوق الإفريقية.
- ج- التعرف على أسباب عدم زيادة حجم الصادرات للسوق الإفريقية.
- د- محاولة رسم إطار لزيادة الصادرات المصرية إلى السوق الإفريقية.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على الفرضية التالية: " قدرة السوق الأفريقية على استيعاب زيادة الصادرات المصرية "

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة المكانية في دراسة الصادرات المصرية للسوق الأفريقية العربية منها وغير العربية، أما الحدود الزمنية فتتمثل في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٢١.

البيانات ومنهج الدراسة:

١- **البيانات :** اعتمدت الدراسة على بيانات موقع www.Trademap.org حيث قام الباحث بزيادة وزارة التجارة والصناعة وتم إبلاغه من الأستاذة/ نهى نوفل مسئول قطاع الاتفاقيات أن بيانات هذا الموقع من الحكومة المصرية، والتقارير السنوي : اتجاهات الصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية ٢٠١١-٢٠٢٠ ، وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢- منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المناهج التالية^(٢):

أ- المنهج الاستقرائي من خلال دراسة وتحليل ظاهرة انخفاض الصادرات واستقرار تجربة الصادرات المصرية للسوق الأفريقية؛

ب- المنهج الاستنباطي من خلال استنباط المأمول والمستهدف من استقرار واقع الصادرات ومعوقات الوصول بها إلى الحجم المأمول؛

الدراسات السابقة:

هناك العديد من من الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة الصادرات المصرية على وجه العموم والصادرات المصرية للدول الأفريقية سواء بالعربية منها أو غير العربية ، ومنها ما قامت بدراسة الصادرات المصرية لتكتل من التكتلات الأفريقية مثل الكوميسا والايكواس وغيرها ومنها ما قامت بدراسة الصادرات المصرية لأحد البلدان الأفريقية على حده ومنها ما قامت بدراسة الصادرات للقارة ككل وذلك كما يلي:

١- دراسة : أدياب محمد على البري ٢٠١١، " الفرص التصديرية لمصر في الأسواق الإفريقية" ، ماجستير في الدراسات الأفريقية (اقتصاد) معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة، ٢٠١١.

ترى هذه الدراسة أن هناك العديد من الفرص التصديرية بالسوق الإفريقية أمام الصادرات المصرية خاصة الصناعية، وتسعى مصر إلى إحداث زيادة ملموسة في صادرات هذا القطاع، وترجع أهمية التوجه للسوق الإفريقية إلى تأثير التجارة الخارجية لمصر بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وخاصة أنها حدثت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وهما الشريكان التجاريان لمصر.

تم استخدام مؤشر التوافق التجاري لاختبار مدى توافق الصادرات الصناعية المصرية مع الواردات الصناعية الإفريقية. أهم النتائج: هناك مجموعة من الدروس المستخلصة من تلك الأزمة. وأهم هذه الدروس: العمل على تحقيق التنوع الجغرافي للصادرات الوطنية. حيث إن التركيز الجغرافي للصادرات يعني مدى اعتماد الدولة أو مجموعة الدول على سوق تصديرية واحدة أو عدة أسواق في تصدير منتجاتها، ومن الطبيعي أنه كلما قلت درجة التركيز في التوزيع الجغرافي للصادرات، كان هناك تنوع في أسواق التصدير، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع كفاءة التصدير وزيادة المتحصلات من النقد الأجنبي. وفي النهاية أوصت الدراسة بعدد من السياسات المقترحة لزيادة الصادرات إلى الأسواق الإفريقية، ومن أهمها: تعظيم الاستفادة من اتفاقية الكوميسا من خلال حزمة من الإجراءات أهمها: العمل على إلغاء جميع الاستثناءات التي تطبقها بعض الدول (كينيا والسودان) وتشجيع الدول التي لم تنضم بعد للاتفاقية، اتخاذ السودان كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية بحكم القرب الجغرافي.

٢- دراسة: 2012 محمد أحمد السيد (El-Sayed, M.N)

" A Gravity Model Analysis of Egypt's Trade and Some Economic Blocks", international Conference on Applied Life Sciences , Turkey, September, 2012, pp343-350.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الآثار الاقتصادية لتدفقات التجارة بين مصر وبعض التكتلات الاقتصادية مثل AFTA، Comesa، EU، وهذا يرجع لوجود فرص عديدة لنمو التجارة بين مصر وبينها. ولقد استخدمت هذه الدراسة أسلوباً التحليل الوصفي و (Gravity Model) والنتيجة الرئيسية لهذه الدراسة، هي: التأكيد على فعالية (Gravity Model) على تفسير التدفق التجاري المصري للتجمعات الثلاثة السابق ذكرها. وبناء على هذه النتيجة أوصت الدراسة بالاستمرار في زيادة حجم التجارة الخارجية، بالتوازي مع أهمية تخفيض وكبح التحديات التي تعوق ذلك.

٣- دراسة: أدياب محمد على البري ٢٠١٤، " أثر السياسات النقدية على أداء الصادرات الأفريقية : دراسة تطبيقية منذ عام ١٩٨٠"، دكتوراه في الدراسات الأفريقية (اقتصاد) معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول أثر السياسات النقدية على الصادرات في الفكر الاقتصادي، وتحديد القنوات الرئيسية لانتقال هذا الأثر، وجاءت أهم نتائج الدراسة في أن أثر سعر الفائدة والعرض النقدي على أداء الصادرات لم تتم دراسته بشكل واسع مقارنة بالدراسات التي تناولت أثر سعر الصرف على أداء الصادرات، وربما يرجع ذلك إلى اعتقاد الباحثين الاقتصاديين أن سعر الصرف يلعب دوراً كبيراً وملحوظاً من حيث تأثيره على الصادرات، في حين أن العلاقة بين سعر الفائدة والعرض النقدي من جانب، والصادرات من جانب آخر ليست بنفس القوة والارتباط. وجاءت التوصية الرئيسية للدراسة بضرورة تبنى الدول الأفريقية لاستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات، وتنطوي تلك الاستراتيجية على عدد من المحاور الأساسية التي تعمل على تسهيل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تبنى السياسات الهادفة إلى تقديم دعم وإعانات للمصدرين، وتوفير الهياكل الأساسية التي تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير، ورفع قدراتها التنظيمية والتقنية، ومن أبرز المحاور التي يجب أن تتضمنها تلك الاستراتيجيات المتعلقة بموضوع الدراسة، السياسات النقدية والمصرفية منها: توفير سياسات تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات؛ تأمين الصادرات؛ إصلاح القطاع المصرفي.

٤- دراسة: الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، " دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥)"، القاهرة - مصر، ٢٠١٧.

أظهرت الدراسة وجود (٣٣) مجموعة سلعية تمثل اغلب الصادرات المصرية لدول الكوميسا يوجد (١٦) مجموعة سلعية من ضمن المجموعات (٣٣) سلعية محل الدراسة يوجد بها مزايا تنافسية مستتانه وهي مجموعات الألبان ومنتجاتها وبيض وعسل ، خضر ونباتات ودرنات صالحه للأكل ، فواكه وأثمار صالحه للأكل ، منتجات مطاحن وشعير ناشط ونشا حبوب ، سكر ومصنوعات سكرية ، محضرات خضر وفواكه وأجزاؤها ، محضرات غذائية متنوعه ، زيوت عطرية وراتنجات ومحضرات تجميل ، صابون ، محضرات غسيل وشموع صناعيه ، وألبسه مستعمله ، مصنوعات حجر وأسمنت واسبستوس ، منتجات من خزف ، زجاج ومصنوعاته ، ألومنيوم ومصنوعاته ، صمغ اللك ، راتنجات وخلصات نباتية ، مصنوعات معدنية . الاستفادة بشكل مباشر من القارة والتوجه إلى دول الشرق الإفريقي القريبه من الساحل ومن نهر النيل ومنها كينيا وأوغندا ورواندا وبروندي والكونغو وزامبيا لأن نقل البضائع لا يتجاوز أسبوع.

٥- دراسة: إيناس صبري بنداري ٢٠١٨، "الصادرات المصرية في دول الكوميسا"، المجلة الجغرافية العربية - العدد ٧٢ تصدر عن الجمعية الجغرافية المصرية- القاهرة - مصر، ٢٠١٨.

هدفت الدراسة بشكل رئيسي لعرض وتحليل التطور التاريخي للصادرات المصرية لدول الكوميسا خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠١٥، وجاءت أهم نتائج الدراسة في أن أهم أسباب عدم نفاذ الصادرات المصرية لدول الكوميسا يتمثل في ضعف وسائل النقل وخاصة الخطوط الملاحية البحرية مما يدفع المصدرين إلى استخدام خطوط ملاحية أجنبية تعبر أحيانا من الموانئ الأوروبية مما يزيد تكلفة الشحن والنقل وبالتالي تعرض تلك البضائع إلى التلف لطول زمن الرحلة، جاءت أهم توصيات الدراسة في تنظيم بعثات ترويجية تضم وفود حكومية ورجال أعمال وذلك بالتنسيق مع اتحاد الغرف الأفريقية وجمعية رجال الأعمال المصريين وجمعية أعمال الشرق والجنوب الأفريقي التابعة للكوميسا مع التركيز على السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية ظاهرة .

مجالات الاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة: أن عرض الدراسات والبحوث السابقة ليست هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة تتيح للباحث الوقوف على بعض الملاحظات التقييمية على تلك الدراسات والبحوث، وذلك بهدف الاستفادة منها في الدراسة الحالية وإيجاد الفجوة البحثية .

مساهمة الدراسة: على الرغم من تناول العديد من الدراسات السابقة لموضوع الصادرات المصرية لأفريقيا لكن الملاحظ أن أغلب هذه الدراسات عن الصادرات المصرية للكوميسا، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تناول وتحليل وتطوير الصادرات المصرية للدول الأفريقية العربية وغير العربية، وقامت بتناول الوضع القائم للصادرات المصرية لأفريقيا (تقييم)، وتقديم الاقتراحات والسياسات لزيادة الصادرات المصرية لأفريقيا من خلال التغلب على المعوقات وزيادة المزايا وتقديم استراتيجية للزيادة التبادل والتكامل الاقتصادي مع أفريقيا مما يعمل على زيادة الصادرات (تقييم). ولم تتناول جميع الدراسات السابقة الصادرات المصرية لأفريقيا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٢-٢٠٢١).

خطة الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية النحو التالي:

المبحث الأول: واقع الصادرات المصرية للقارة الأفريقية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢١)

المبحث الثاني: الفرص والتحديات التي تواجه الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية

المبحث الثالث: استراتيجية مقترحة لزيادة الصادرات المصرية للسوق الأفريقية

المبحث الأول

واقع الصادرات المصرية للقارة الأفريقية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢١)

تناول هذا المبحث أهمية التصدير لمصر وخاصة للأسواق الأفريقية وتحليل وضع الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية من حيث الحجم والتوزيع الجغرافي والهيكل السلعي خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١) من خلال ما يلي:

أولاً: أهمية التصدير لمصر وخاصة مع القارة الأفريقية:

لا يمكن تغافل أهمية التصدير للاقتصاد المصري، فالنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستفادة من مزايا التخصص والإنتاج الكبير، وزيادة فرص العمل، والاستخدام التكنولوجي الأكثر تقدماً، بالإضافة إلى ذلك زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبي^(٣)، كل ذلك وثيق الصلة بمدى النجاح في التصدير، وفي طريق ذلك عملت الدول المتقدمة على توفير كافة السبل والوسائل لإنجاح التصدير، كما اتجهت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى البحوث العلمية ودراسات السوق للتعرف على الفرص التصديرية وموقفها التنافسي لزيادتها^(٤).

وتتمثل أهمية التصدير بالنسبة للاقتصاد المصري لقدرته على خلق فرص عمل جديدة من خلال قدرة القطاع الخاص المنتج، وخاصة الموجه نحو التصدير في خلق فرص العمل وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة، كما ارتفعت أجور تلك العمال مع الارتقاء بنوعية وكفاءة العمالة مما يساهم في حل مشكلة البطالة، ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الصادرات في توفير فرص العمل حيث أن كل مليار دولار أمريكي من الصادرات يضيف نحو ٢٧٠ ألف فرصة عمل جديدة^(٥).

كما تعمل الصادرات على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الصادرات دوراً مباشراً في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف، ولقد كان النصيب الأكبر من موارد النقد الأجنبي لمصر يأتي من متحصلات قطاع الخدمات مثل إيرادات السياحة ورسوم قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج، أما إيرادات تصدير المواد الخام والسلع التقليدية مثل البترول والقطن فإن زيادتها لم تكن بالصورة المطلوبة على المدى القصير، ومن ثم يمكن القول أن فرص زيادة إيرادات الصادرات الخدمية جيدة بالمقارنة بالصادرات السلعية، وذلك نتيجة لوجود قاعدة جيدة لتنمية الصادرات الخدمية، لذا يجب خلق قاعدة مماثلة لها لتنمية الصادرات السلعية حتى يحقق قطاع التصدير الهدف المأمول منه في توليد فرص عمل جديدة ومعالجة عجز الميزان التجاري^(٦).

كذلك فإن زيادة الصادرات تعمل على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي حيث يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه مصر للنهوض بالصناعة المحلية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج، ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية، وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري

قوى يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة ، وقد استطاعت بعض الصناعات مثل الحاصلات الزراعية والغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة ومواد التشييد والبناء والحديد والصلب والصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية أن تجذب قدرًا جيدًا من الاستثمارات .

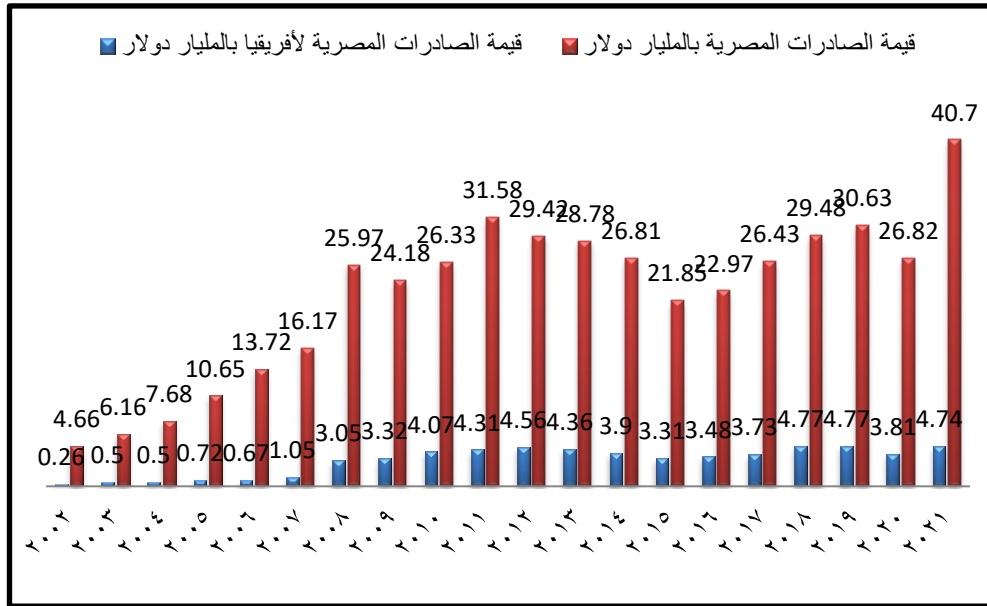
كما تحقق الصادرات معدلات نمو مضطربة لأن الاهتمام بها ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المصري وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مضطربة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر بديلة للعملة الأجنبية وتوجد عدة أساليب لتنوع مصادر العملات الأجنبية، ولكن لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير قادر على خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة. كما أن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي خلالها من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد الأخرى ، وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت كهدف أساسي للتصدير ، وقتها فقط سوف تؤدي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات والصادرات تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوى من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية، يكون تحقيق هذه الأهداف عن طريق تضافر وتوحد جهود القطاعات المالية والاستثمارية والتصديرية بالدولة للارتفاع بمعدل الاستثمار من ١٧٪ - ١٨٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حاليًا إلى نسب تتراوح بين ٢٥٪-٢٨٪ مع تشجيع تمويل الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات من المدخرات المحلية^(٧).

لهذا يجب الاهتمام بالسوق الأفريقية فهي تمثل قاعدة استهلاكية عريضة لمصر للمساهمة في تحقيق هدف الـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي صادرات وتحقيق الأهداف السابق عرضها ، حيث يقطن أفريقيا مليار و٣٠٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ وبحسب تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة عن التطور السكاني بحلول عام ٢٠٥٠ جاءت في المركز الثاني من حيث المساحة وتوقع ارتفاع عدد السكان بعد آسيا بعدد سكان ٢,٥٧٤ مليار نسمة، وتعد أفريقيا أغني تجمع للموارد الطبيعية في العالم كالنفط والنحاس والماس واليوكسيت والليثيوم والذهب وغابات الأخشاب الصلبة والفاكهة الأستوائية . وتشير التقديرات إلى أن ٣٠٪ من الموارد المعدنية المستخرجة عالميا موجودة في القارة الإفريقية، و ١٢٪ من النفط المنتج في العالم يأتي من إفريقيا . كما تمتلك إفريقيا أكبر احتياطي للمعادن الثمينة في العالم . وثلاثي مجموع الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم توجد في إفريقيا، وهذه الاحتياطي من الثروات الطبيعية، تساهم بشكل كبير في دعم اقتصادات البلدان الإفريقية، وتعزز من فرص النمو ودعم مؤشرات التنمية في القارة الصاعدة، كما تمتاز إفريقيا بسهولة نفاذ المنتجات المصرية إليها لقرب السوق وغيرها.

تعد أفريقيا سوقا واعدًا حيث تنزايد الطبقة المتوسطة بها ويتحول مجتمعها إلى مجتمع استهلاكي في ظل تشعب الأسواق العالمية ولم يبق بها مساحات استهلاك لتصريف المنتجات، وتتسم هذه القاعدة بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب، وكذلك مستويات الدخل فهناك تزايد في عدد الأسر الإفريقية التي تتمتع بدخل يوفر لها نوعا من الرفاهية وبالتالي يتحول إلى مجتمع استهلاكي في ظل توقع ارتفاع عدد هذه الأسر من ٨٥ مليون إلى ١٣٠ مليون، وهو ما يعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة للمنتجات المصرية في العديد من الصناعات السلعية وعلى رأسها الصناعات الدوائية، وصناعة السيراميك، والصناعات الغذائية وأيضا في العديد من المجالات الخدمية^(٨).

ثانيا : الصادرات المصرية للقارة الأفريقية من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٢١ :

من خلال الشكل رقم (١) التالي، وبيانات ملحق (١) يتضح تطور الصادرات بين مصر والقارة الأفريقية ويلاحظ من خلال دراسة الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٢١ ارتفاع الصادرات المصرية من 0.26 مليار دولار أمريكي إلى أكثر من ٤ مليار دولار أمريكي وسوف نقوم بتحليل الصادرات خلال مدة الدراسة على مرحلتين من بداية فترة الدراسة وحتى قبل أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ والفترة الثانية من بعد الأحداث وحتى ٢٠٢١، ونسبة الصادرات الأفريقية كنسبة إلى الصادرات المصرية إلى الدول الأخرى خارج إفريقيا.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (١).

شكل (١)

قيمة الصادرات المصرية مقارنة بالصادرات لأفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢١ (بالمليار دولار أمريكي)

١- تطور حجم الصادرات لمصر مع الدول الأفريقية من ٢٠٠٢-٢٠١٠ :

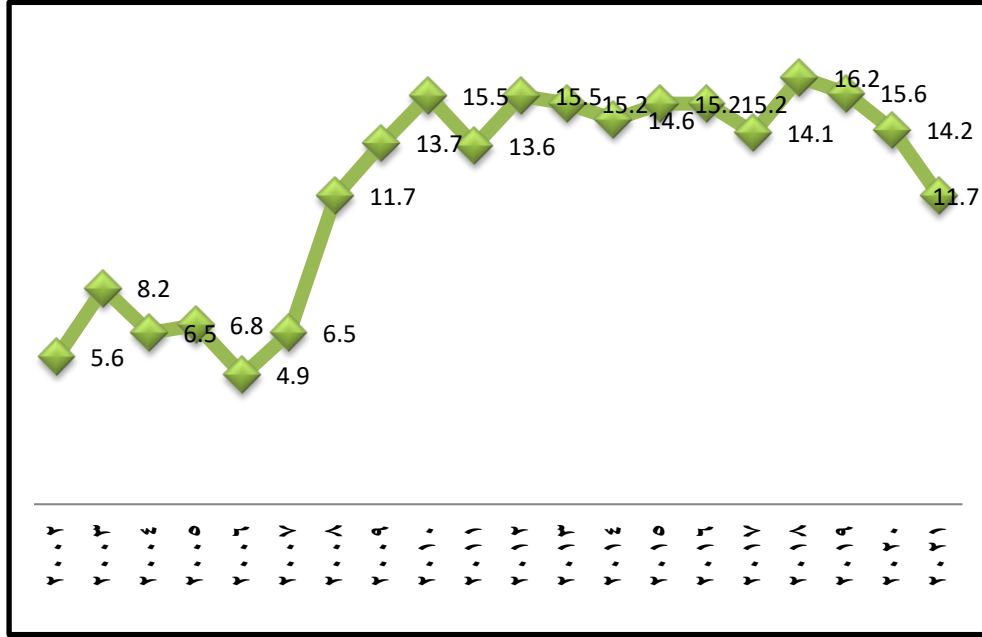
خلال هذه الفترة تطور حجم الصادرات المصرية بشكل عام من 4.66 مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٢ إلى 26.33 مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠ مع انخفاضها في ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وكذلك تطورت الصادرات المصرية للقارة الأفريقية خلال نفس الفترة من 0.26 مليار دولار أمريكي إلى 4.07 مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠ وانخفاض أيضا عام ٢٠٠٩ بسبب نفس الأزمة .

٢- تطور حجم الصادرات لمصر مع الدول الأفريقية من ٢٠١١-٢٠٢١:

أما بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ حدث تطور للصادرات المصرية بشكل عام وأيضا للقارة الأفريقية حيث بلغت نسبة الصادرات المصرية عام ٢٠١١ م قيمة 31.58 مليار دولار أمريكي وأخذت في الارتفاع بشكل تدريجي حتى ٢٠٢٠ ، بينما إنخفضت بسبب الأزمة الصحية كوفيد ١٩ وبلغت 26.82 مليار دولار أمريكي ثم عاوت الإرتفاع عام ٢٠٢١ لتبلغ 40.70 مليار دولار أمريكي بزيادة 13.88 مليار دولار أمريكي .

٣- تحليل الصادرات المصرية للسوق الأفريقية مقارنة بالصادرات المصرية ٢٠٠٢-٢٠٢١:

بتحليل نسبة الصادرات المصرية لأفريقيا مقارنة بإجمالي نسبة الصادرات خلال فترة الدراسة نلاحظ أن النسبة تراوحت بين 5.6 % عام ٢٠٠٢ (بداية فترة الدراسة) إلى 16.2 % أعلى نسبة عام ٢٠١٨ أما نهاية مدة الدراسة عام ٢٠٢١ فبلغت 11.7% والمقارنة بين أعلى نسبة وأقل نسبة فيتضح كما هو واضح من الشكل رقم (٢) التالي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بعدد دول القارة البالغ ٥٤ دولة وعلى وجه العموم الصادرات المصرية منخفضة بشكل عام كما هو واضح في ملحق رقم (٢) حيث بلغت أعلى قيمة في عام ٢٠٢١ ب (40.70) مليار دولار أمريكي .



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (١).

شكل رقم (٢)

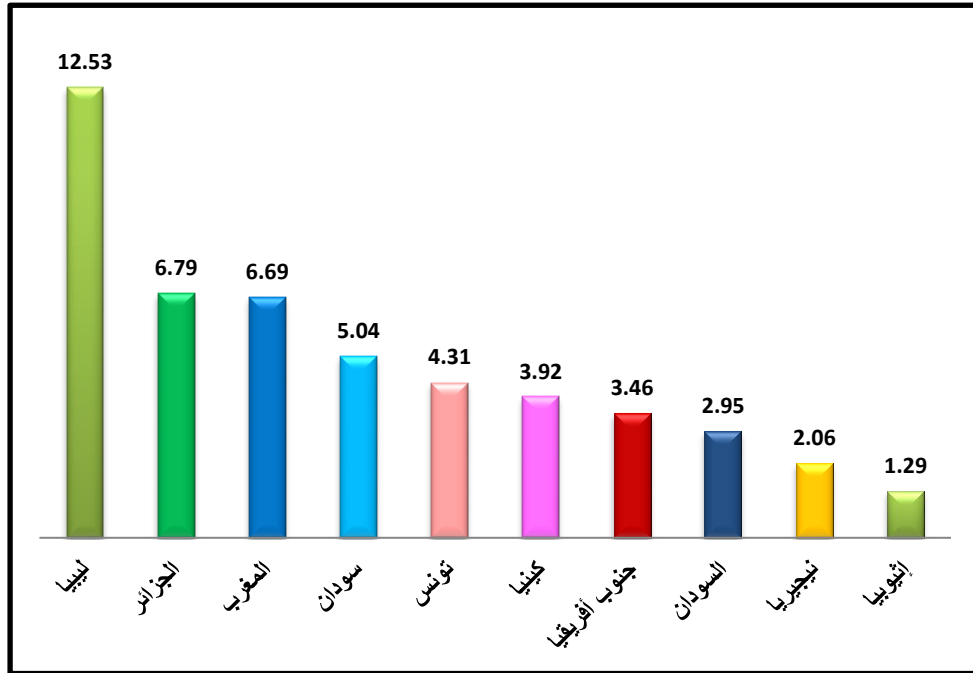
نسبة الصادرات لأفريقيا من إجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٢١ (%)

يتضح مما سبق : زيادة الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة بشكل عام بمتوسط ٢٢,٥٥ مليار دولار أمريكي، وارتفاع نسبتها أيضا للقارة الأفريقية بمتوسط ٢,٩٩ مليار دولار أمريكي ، لكن بنسبة لا تتناسب وأهمية القارة الأفريقية وتأثر الصادرات خلال مدة الدراسة بالأحداث العالمية سواء الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ أو أزمة كورونا .

ثالثاً: التوزيع الجغرافي والهيكل السلعي للصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية من ٢٠٠٢-٢٠٢١.

أ- التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية للسوق الأفريقية خلال ٢٠١١-٢٠٢١ :

تتمثل أهم الأسواق الأفريقية استيراداً للسلع المصرية خلال فترة الدراسة في ليبيا والجزائر والمغرب والسودان (جاءت مرتين قبل وبعد التقسيم للشمال والجنوب بعد انفصال الجنوب عام ٢٠١١) وتونس وكينيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا وتم تقسيم الدول كما هو موضح بالشكل رقم (٣) التالي وجميع القيم والنسب بملحق رقم (١).



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (١).

شكل رقم (٣)

الأسواق الأفريقية الأكثر استيراداً للسلع المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٢١ (القيمة بالمليار دولار أمريكي)

مما سبق يتضح الصادرات المصرية نتجة خلال فترة الدراسة بكثافة للدول العربية الأفريقية من خلال المراكز الخمس الأولى ، وهذه الدراسة تؤكد نموذج قياس محددات كثافة التجارة بين مصر وأفريقيا لأحد الباحثين^(٩) كما يوضحها الجدول باختصار رقم (١) التالي خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٩) :

جدول رقم (١)

الرقم القياسي لكثافة التجارة بين مصر والدول الأفريقية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

الدولة	المؤشر	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
مصر	كثافة التجارة مع الدول العربية في أفريقيا	٠,١٥٦	٠,١٩	٠,١٥٦	٠,١٩	٠,١٩١	٠,١٣٩	٠,١٢٢
	كثافة التجارة مع الدول غير العربية	٠,٠١	٠,٠١٦	٠,٠١	٠,٠١٦	٠,٠١٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٦
	كثافة التجارة مع الدول أفريقية	٠,١٦٦	٠,٢٠٦	٠,١٦٦	٠,٢٠٦	٠,٢٠٤	٠,١٤٧	٠,١٢٧

الدولة	المؤشر	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
مصر	كثافة التجارة مع الدول العربية في أفريقيا	٠,٠٩٧	٠,٠٨٥	٠,١٢	٠,١٠٧	٠,٠٩١	٠,١٠٧	٠,٠٩١
	كثافة التجارة مع الدول غير العربية	٠,٠٠٧	٠,٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٦
	كثافة التجارة مع الدول أفريقية	٠,١٠٤	٠,٠٩٥	٠,١٢٦	٠,١١٥	٠,٠٩٧	٠,١١٥	٠,٠٩٧

المصدر: سالى محمد فريد محمود، " العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية : الواقع والتحديات والسياسات المقترحة "، بدائل (سلسلة "دراسات سياسات" محكمة تصدر كل شهرين)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر، العدد ٤٧، أغسطس ٢٠٢١، ص ٢١.

يتضح من الجدول السابق أن قيم هذا المؤشر محدودة بين مصر والدول الأفريقية غير العربية، حيث لا يتعدى الواحد الصحيح (*) خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٩ مما يدل على ضعف العلاقات التجارية بين الطرفين وبالتالي هناك حاجة ملحة إلى مزيد من الدعم، كما جاءت مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) في المركز الثامن بعد كلا من الصين وجنوب أفريقيا والهند وأمريكا وفرنسا وألمانيا والسعودية^(١٠).

يستنتج مما سبق أن التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية للقارة الأفريقية لخمس دول أفريقية عربية ويرجع الباحث ذلك لقرب هذه الأسواق والهوية العربية الإسلامية وسهولة المواصلات وقرب الثقافة بين الشعوب العربية الأفريقية، وبالتالي على مصر الاهتمام بالدول الأفريقية غير العربية، وما زال حجم الصادرات للعالم الخارجي في حاجة إلى مضاعفتها.

كما تتمثل أهم الأسواق الأفريقية الأسرع نمواً في استيراد المنتجات المصرية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢١ في مدغشقر بمعدل نمو ٧٠,٤٠ % ليصل إجمالي قيمة الصادرات المصرية إلى مدغشقر ٣٨,٧٥ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٠ مقارنة ب ٠,٣٢ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١١ تليها كل من جزر القمر ٣٥,٤٠ % ، ساوتومي وبرنسيب ٢١,٨١ % ، إيسواتيني ١٩,٦٧ % ، موزمبيق ١٤,٨٥ % ، السنغال ١٢,٠٦ % ، مالاوي ١١,٠١ % . ويلاحظ وجود تركيز في الأسواق التصديرية للمنتجات المصرية، حيث تبلغ الأهمية النسبية لأهم ١٠ أسواق تصديرية لمصر في أفريقيا ٧٨,٥٣ % من إجمالي قيمة صادرات مصر إلى الدول الأفريقية عام ٢٠٢٠^(١١).

ب- الهيكل السلعي للصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية :

يلاحظ وجود تركيز في صادرات مصر السلعية إلى الدول الإفريقية خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١ (حيث يبلغ إجمالي قيمة صادرات أهم ٣٠ سلعة ١١٣,١١٣ مليار دولار أمريكي تمثل ٥٥,٤٤ % من إجمالي قيمة صادرات مصر السلعية (٦٩٣ سلعة) إلى الدول الإفريقية عام ٢٠٢١ كما بلغ معدل نمو إجمالي قيمة هذه السلع ٩,٥٧ % خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠، وتمثل الصادرات السلعية الأكثر أهمية نسبية في كل من^(١٢) :

- ١- مخاليط مواد عطرية، محضرات أساسها مواد عطرية (الجزائر، إثيوبيا، تونس، كوت ديفوار، بوركينا فاسو) (٣٥,٠٧ %)، (٩,٩٦ %)، (٧,٣١ %)، (٦,٥٢ %)، (٦,١٢ %)، (١,٤٢,١,٢,١,٢).
- ٢- زيوت نפט وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، عدا الخام تونس، السنغال، أثيوبيا، المغرب، توجو، (٥٩,١٠ %)، (١٥,١٠ %)، (٨,١٠ %)، (٦,١٢ %)، (٢,٠٢ %). - (١٧,١٥، ٢,٠٧، ٥,٧).
- ٣- شاشات وأجهزة عرض، لا يشمل أجهزة استقبال الإرسال التلفزيوني المغرب، كينيت، الجزائر، نيجيريا، ليبيا - (٣٨,٨٠ %)، (١٤,٣١ %)، (١٢,٣٨ %)، (٨,٨٠ %)، (٥,١٤ %). (٢,٢,٢,٢,٢).
- ٤- فوط وواقيات صحية، فاضات وبطانات فاضات للأطفال، وما يماثلها، المغرب، كينيا، السودان، أوغندا، الكاميرون - (٣١,١٢ %)، (٢٤,٩٩ %)، (٨,١٠ %)، (٧,٣٣ %)، (٥,١٧ %). (١,٤,٣,٢,١).
- ٥- دقيق الحنطة (قمح) أو دقيق خليط مع شيلم إريتريا، الصومال، مدغشقر، السودان، جيبوتي، (٤١,٦٨ %)، (٣٣,١٠ %)، (١٤,٥٨ %)، (٥,٠٤ %). (٤,١٠ %). - (١,٢,١,٢,١,٢).
- ٦- سجاد وأغطية أرضيات آخر من مواد نسيجية، غير ما هو بأوبار أو ألياف مغروزة ، الصومال، الجزائر، السودان، موريتانيا ، كينيا - (٨٢,٠٠ %)، (٦,٣١ %)، (٥,٢٠ %)، (٢,٧٩ %)، (٠,٩٠ %). - (١,٤,٢,٣,١,٢).
- ٧- أسمنت مائي بكافة أنواعه- ليبيا ، كينيا ، السودان ، أوغندا ، غانا- (٣٥,٥٦ %)، (٣٢,٩٠ %)، (١٦,٦٩ %)، (٥,١٦ %). - (٢,٧٢ %). (٤,٢,١,٤,٢,١,٢).

- ٨- بولى أسيتالات وبولى اثيرات أخر وراتنجات أبيوكسيديية باشكالها الأولية- الجزائر ، السودان ، المغرب ، كينيا ، أوغندا- (٢٧,٦٦ %) ، (٢٤,٥٥) % ، (١٢,٧٣) % ، (٦,١٦) % ، (٥,٤٤) % ، (٢,٥٧,١٤,٢) % .
- ٩- زيت فول الصويا وجزيئاته، غير معدل كيميائياً- الجزائر، إريتريا ، موريشيوس، المغرب، مدغشقر - (٧٦,٣٧) % ، (٥,٤٦) % ، (٥,١٣) % ، (٣,٤٩) % ، (٢,٥١) % - (١,٣١,٩,٣) % .
- ١٠- عوامل عضوية ذات نشاط سطحي، عدا الصابون- كينيا، تونس، ليبيا، المغرب، الجزائر - (٢٢,٩١) % ، (٢١,٩٨) % ، (٢١,٢٧) % ، (١٠,٩٤) % ، (٤,٤٧) % - (١,٤٤,٨) % .
- ١١-أسمدة أزوتية - جيبوتي، أثيوبيا ، السودان ، موزمبيق ، توجو - (٣١,٤٥) % ، (١٤,١٤) % ، (١٢,٤٦) % ، (١١,٣٧) % ، (٨,٩٧) % - (١,٣٤,٢,١,٢) % .
- ١٢-سكر قصب أو سكر بنجر وسكروز نقي كيميائياً، بحالته الصلبة- كينيا ، السودان ، ليبيا ، أوغندا ، الكامبيرون - (٣١,٧٣) % ، (١٨,٨٠) % ، (٩,٨٤) % ، (٩,٤١) % ، (٨,٩٤) % - (٣,٦,٣,٤,٢) % .
- ١٣-بقول قرنية يابسة مقشورة- الجزائر، المغرب، تونس ، ليبيا،السودان-(٤٤,٣٠) % ، (٢١,٨٤) % ، (١٤,١٤) % ، (١١,٨٦) % ، (٢,٩٢) % - (١,٤,١,٢,٣,٧) % .
- ١٤-دهانات وورنيش أساسها بوليمرات تركييبية أو طبيعية معدلة كيميائياً- ليبيا، نيجيريا، كينيا ، السودان، أثيوبيا- (٢٩,٠٠) % ، (١١,٢٢) % ، (٩,٨٥) % ، (٧,٧٢) % ، (٦,٥٢) % - (١,١,١,٢,١,٤) % .
- ١٥-أحجار نصب وبناء عدا حجر الإردواز، مشغولة وأصناف مصنوعة منها- ليبيا، الجزائر، المغرب ، السودان ، كينيا - (٦٠,٠٧) % ، (٢١,٥٨) % ، (١٣,١٨) % ، (٢,٨٠) % ، (٠,٧٩) % - (٤,٢,٥,١,٤) % .
- ١٦-أسلاك من نحاس- الجزائر،السودان،توجو،نيجيريا،أثيوبيا- (٦٥,٨٩) % ، (١٨,٢٢) % ، (٦,٣٧) % ، (٣,٢٩) % ، (٢,٥٣) % - (١,٤,١,٤,٣) % .
- ١٧-عجائن غذائية، وإن كانت مطبوخة أو محشوة أو محضرة بطريقة أخرى- كينيا، زيمبابوي، أوغندا، جنوب أفريقيا،إريتريا-(٢١,٠٠) % ، (١٢,٣٥) % ، (٩,٧٤) % ، (٩,٠٠) % ، (٨,٢٠) % - (١,٤,٤,١,٢,٤) % .
- ١٨-ألواح وصفائح ولفات وأشرطة وقدد أخر- كينيا، السودان، المغرب، ليبيا،الجزائر- (٢٢,٤٠) % ، (٢٠,٦٢) % ، (١٩,٢٥) % ، (٧,٦٦) % ، (٥,٤١) % - (٩,٣,٣,١,٥) % .
- ١٩-أصناف لنقل وتعبئة البضائع، سدادات وكبسولات وغيرها، من لدائن- السودان، ليبيا، الجزائر، كينيا،المغرب- (٤٤,٧٣) % ، (٢٣,٧٧) % ، (١٠,٧٧) % ، (٤,٩٩) % ، (٤,٣٣) % - (٢,٢,١١,٣,٦) % .
- ٢٠-الأدوية- السودان، ليبيا، الصومال، أوغندا، كينيا- (٣٣,٨٠) % ، (١٤,٦٥) % ، (١٣,١٦) % ، (٨,١٦) % ، (٤,٤٩) % - (١٦,٨,٥,١١,٧) % .
- ٢١-منتجات مسطحة مرققة بالاسطوانات من حديد أو صلب من غير الخلائط بعرض < ٦٠٠ مم، غير مكسورة ولا مطلية ولا مغطاة - السودان، غانا ، السنغال، كينيا، بوركينافاسو - (٢٢,٥٩) % ، (١٤,٢٧) % ، (٨,٩٦) % ، (٣,١٦) % - (١,٤,١,٢,٢,٢) % .
- ٢٢-أدوات من زجاج للمائدة والمطبخ والتواليت- السودان، الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا- (٢٣,٤٨) % ، (١٠,٧٨) % ، (٦,٣٦) % ، (٤,١٤) % - (٣,٢,٣,١,٢) % .
- ٢٣-بلاط وترابيع خزفية للتبليط أو التغطية- ليبيا، السودان، المغرب، كينيا، الجزائر- (٦٨,٣٩) % ، (١٧,٨٦) % ، (٦,٠٠) % ، (٢,٩٥) % ، (١,٥٥) % - (٦,٦,٧,٢,١) % .

- ٢٤- أقمشة منسوجة من قطن، وزن < ٨٥٪ قطن، م ٢ < ٢٠٠ جم - تونس، المغرب، موريشيوس، مدغشقر، الجزائر- (٦٧,٣٤)٪، (٢٦,١٥)٪، (٣,١٤)٪، (١,٦٠)٪، (٠,٨٨)٪- (٤,٣ - ٢,٥٠,٢).
- ٢٥- بوليمرات الإيثيلين في أشكالها الأولية- السودان، ليبيا، الجزائر، المغرب، كوت ديفوار- (٢٣,٣٧)٪، (٢٢,٨٦)٪، (١٠,٨٩)٪، (٨,٠٧)٪، (٧,٥٤)٪- (٦,١٠,١١,٣٤,١).
- ٢٦- أقمشة غير منسوجة، وإن كانت مشربة أو مطلية أو مغطاة أو منضدة- الجزائر، نيجيريا، جنوب أفريقيا، غانا، كينيا- (٤٩,٧٤)٪، (٤١,٦٠)٪، (٣,٤٧)٪، (١,٩٣)٪، (١,١٩)٪- (٣,٣,١١,٣٤,٢).
- ٢٧- خزانات وبراميل ودنان وصناديق وعلب وأوعية مماثلة من ألومنيوم، سعة > ٣٠٠ لتر - ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، كينيا- (٥٣,٤٤)٪، (٢٩,٥٥)٪، (١٦,٥٩)٪، (٠,٣٨)٪، (٠,٠٥)٪- (٧,١٠,٤٤,١٤,١).
- ٢٨- منشآت وأجزاء منشآت، مثل الجسور ومقاطع الجسور وبوابات السدود والابراج والصواري - السودان، الكامبيرون، الجزائر، غنيا، تنزانيا- (١٤,٠٩)٪، (١٢,٢٢)٪، (٩,٩٨)٪، (٩,١٤)٪، (٨,٣٨)٪- (٥,٥,٨,٢,٤).
- ٢٩- جين، بما في ذلك الجين المختر - ليبيا، إريتريا، موريشيوس، مدغشقر، المغرب- (٧٤,٩٥)٪، (٥,٦٢)٪، (٥,٠١)٪، (٤,٣٠)٪، (٣,٨٥)٪- (١١,٢,٣,١٤,١).
- ٣- خمائر (حية أو ميتة غير فعالة)- السودان، كينيا، مالوي، أثيوبيا، رواندا- (٢٦,٨٦)٪، (٢١,١٢)٪، (٨,٠٩)٪، (٧,١١)٪، (٥,٨٩)٪- (٢,١٤,١,٢,٤١).

ينصح من التحليل السابق: الخاص بالهيكل السلعي للصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١) الدول المستوردة لهذه السلع الـ ٣٠ موضع الدراسة من أصل ٦٩٣ سلعة تصدر من مصر إلى السوق الأفريقية سلع ذات تكنولوجيا منخفضة وكذلك السلع الابداعية والثقافية منخفضة، أن أغلب هذه الدول عربية أفريقية وبعض السلع الدول الخمس الأولى من حيث ترتيب الاستيراد من مصر كلها عربية مثل أدوات من زجاج للمائدة والمطبخ والتوليت، بقول قرنية يابسة مقشورة.

يستنتج مما سبق: أن أمام مصر فرصة كبير لتصدير العديد من السلع وخاصة الابداعية والثقافية وذات التكنولوجيات المرتفعة، وهناك العديد من الأسواق الأفريقية بكر أمام مصر أو لم تصدر لها مصر إلا بحجم ضئيل جدا.

المبحث الثاني

الفرص والتحديات التي تواجه الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية

قامت مصر بوضع استراتيجية لتتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول القارة الأفريقية عام ٢٠٠٣ عن طريق إعداد سياسات تجارية متكاملة تهدف إلى زيادة التيسيرات المتاحة للمنتج المصري في هذه السوق، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على المشاكل والمخاطر التي تحد من التصدير إلى الأسواق الأفريقية، وسوف نقوم من خلال هذا المبحث بعرض الفرص والمعوقات التصديرية للمنتج المصري في الأسواق الأفريقية وهي:

أولاً: الفرص التصديرية لمصر في الأسواق الأفريقية :

فيما يلي إشارة لبعض الفرص التصديرية التي يمكن أن تحقق فيها الصادرات المصرية ميزة تنافسية داخل السوق الأفريقية، ومن أهم القطاعات التصديرية ما يلي:

- ١- **منتجات الصناعات الكيماوية:** تعتبر الصناعات الكيماوية من أهم الصناعات التحويلية في مصر، حيث بلغ نصيبها النسبي نحو ٤٠% من إجمالي القيمة المضافة الصناعية، ونحو ١٢% من إجمالي الإنتاج الصناعي. إضافة إلى توفر مستلزمات الإنتاج الخاصة بهذه المنتجات محلياً مثل البترول الخام والغاز والكهرباء والمدخلات الزراعية، فضلاً عن تمتعها بروابط خلفية وأمامية قوية^(٣). وقد حدثت زيادة كبيرة في الصادرات المصرية من منتجات الصناعات الكيماوية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) ، حيث بلغت قيمتها نحو ٢٥٦٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٨ مقابل ٢٩٥ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٠ وبالنسبة للواردات الأفريقية من منتجات الصناعات الكيماوية يلاحظ ارتفاع معدل نمو الطلب الأفريقي على هذه السلع، فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لها نحو ١٢% سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) كذلك فقد بلغ نصيبها النسبي نحو ٨% من إجمالي الواردات الأفريقية عام ٢٠٠٨، وبمقارنة موقف منتجات الصناعات الكيماوية في هيكل الصادرات المصرية وهيكل الواردات الأفريقية يتضح أن هذه الصناعة تحتل مكانة كبيرة في كليهما، وبالتالي فإن هناك فرصاً كبيرة لزيادة حجم الصادرات المصرية من هذه السلع داخل السوق الأفريقية خاصة دول الكوميسا. ومن أهم الصادرات المصرية إلى أفريقيا " صابون ومحضرات الغسيل، وخلاصات للصبغة والصبغة ومشتقاتها، ومحضرات الصيدلة ".، أما أهم الدول وحجم الصادرات خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١ تم عرضها في المبحث السابق.
- ٢- **معادن عادية ومصنوعاتها:** وتضم هذه المجموعة كلا من حديد وصلب فولاذ، ومصنوعات من الحديد، ونحاس ومصنوعاته، ونيكل ومصنوعاته، وألومنيوم ومصنوعاته، ورساوص ومصنوعاته وزنك وقصدير ومصنوعاتها. وقد بلغت الصادرات المصرية من هذه المجموعة نحو ٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٨ مقابل ٣٠٧ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٠، ومتوسط النمو بلغ نحو ٣٩% سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) كذلك فإن الطلب الأفريقي على واردات تلك المنتجات ينمو بوتيرة متسارعة حيث بلغ متوسط معدل النمو لها نحو ١٩% خلال نفس الفترة. ومن أهم الصادرات المصرية إلى أفريقيا من هذه المنتجات هي " الحديد والصلب، ومصنوعات من حديد وصلب، وألومنيوم ومصنوعاته، ومصنوعات النحاس ". أما أهم الدول الأفريقية المستوردة لأهم منتجات المعادن التي تصدرها مصر وحجمها من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١ تم عرضها في المبحث السابق.
- ٣- **المنسوجات والملابس الجاهزة:** يعد من أهم القطاعات الصناعية في الاقتصاد المصري، حيث أنه يساهم بنحو ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل به نحو ٣٠% من إجمالي القوى العاملة

الصناعية. فضلا عن تمتعه بروابط أمامية وخلفية قوية مع باقي القطاعات الأخرى. وتضم هذه المجموعة كلا من القطن والحريير والمنسوجات بجميع أنواعها والملابس والغزول والأقمشة. وقد بلغت الصادرات المصرية من هذه المجموعة نحو 1.9 مليار دولار أمريكي ونسبة ٧% من إجمالي الصادرات المصرية خلال عام 2008 مقابل 930 مليون دولار أمريكي ونسبة 20% خلال عام ٢٠٠٨، ومتوسط النمو بلغ نحو ٩٪ سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) ومن أهم الصادرات المصرية إلى أفريقيا من هذه المنتجات هي " نسج خاصة، سطوح من مواد نسيجية، وسجاد وأغطية أرضيات من مواد نسيجية، وشعيرات تركيبية وصناعية. " وتم توضيح أهم الدول الأفريقية المستوردة لأهم منتجات المنسوجات والملابس التي تصدرها مصر وحجمها من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١ في السابق.

٤- الآت وأجهزة ومعدات كهربائية: تضم هذه المجموعة كلا من مراجل والآت وأدوات آلية وأجهزة كهربائية. وقد بلغت الصادرات المصرية من هذه المجموعة نحو ١٠٦٦ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٨ مقابل ٤٥ مليون دولار أمريكي فقط عام ٢٠٠٠، ومتوسط النمو بلغ نحو 266% سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٠) كذلك فإن الطلب الأفريقي على الوردات من هذه المنتجات ينمو بوتيرة متسارعة حيث بلغ متوسط معدل النمو لها نحو ١٣٪ خلال نفس الفترة. وتم تناول سابقا أهم الدول الأفريقية المستوردة لأهم منتجات الآلات الكهربائية وأجزائها التي تصدرها مصر وحجمها من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١.

٥- قطاع الطاقة: يعد قطاع الطاقة من أهم الفرص التصديرية لمصر في أفريقيا لأنها بحاجة إلى طاقة وارتفاع أسعارها وخاصة في الطاقة الجديدة والمتجددة والقارة في احتياجات متزايدة من الطاقة والكهرباء، كما يتم التركيز في أفريقيا على شركات شحن السيارات الكهربائية حيث التحول الحتمي، وبالتالي إنشاء محطات كهربائية للشحن في أفريقيا وأهم الدول التي يوجد بها فرص استثمارية في هذا القطاع دول مثل ساحل العاج والسنغال وبوركينا فاسو ولكن تحتاج إلى استقرار سياسي وهذا ما أكده أحد خبراء الاقتصاد والأعمال في مصر^(١٤).

٦- قطاع الخدمات: لمصر العديد من الفرص في أفريقيا لقطاع الخدمات من خلال قطاعاته الرئيسية وهي الخدمات المالية والاتصالات والتوزيع والنقل والخدمات المهنية وهو التصنيف الذي يقسم بدوره إلى ٢٣ فرعاً^(١٥)، وخاصة المقاولات والإنشاءات فأمام الشركات المصرية فرص في مجال دعم البنية التحتية الأفريقية، وهناك سابقة أعمال لمصر في غرب أفريقيا من خلال إقامة سد ستلينجر جورج بدولة تنزانيا والذي تقوم به المقاولون العرب وهو نموذج قابل للتطبيق، وكذلك قطاع الطرق^(١٦)، وخاصة في ليبيا لإعادة الإعمار، وتعد شركة المقاولون العرب من أهم الشركات في أفريقيا منذ عام ١٩٩١ وهي تعمل في العديد من الدول منها غانا وغينيا الإستوائية وبنين والكاميرون وتشاد وبوتسوانا ورواندا وأوغندا أما حجم أعمالها في إثيوبيا على سبيل المثال فقد بلغ ملياري دولار أمريكي^(١٧)، وهناك فرص كبيرة لمصر أيضا في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالفعل مصر تعمل في أفريقيا فشرية أوراسكوم تيليكوم على سبيل المثال تعمل في زيمبابوي وأسست عام ٢٠٠٨ " تيليسيل جلوب " للاستثمار في شبكات الهاتف في أفريقيا، كما استحوذت على ثلاث شركات في بوروندي وأفريقيا الوسطى وناميبيا^(١٨).

أما الخدمات المهنية فلمصر فرصة كبيرة في السوق الأفريقية كخدمات التأمين وإعادة التأمين لتوافر طلب فعال عليها في السوق الأفريقية وإمكانية المنافسة السعرية اعتمادا على الترتيبات التفضيلية أمام الصادرات المصرية، وكذلك الخدمات التعليمية لتوافر طلب فعال والقيم التعليمية المتقاربة في الاسواق الأفريقية وإمكانية المنافسة بالجودة، والعمالة الماهرة ومتوسطة المهارة

وملاءمة وتوافر المهارات العمالية المصرية والقرب الجغرافي للسوق المصرية والترتيبات التقضيلية البيئية في مجال انتقالات العمالة المصرية وبالتالي فالسوق الأفريقية وخصوصا سوق ليبيا -نتيجة التوسع الحالي في مشروعات إعادة الإعمار - تعتبر رافدا مهما لتوفير فرص عمل ملائمة للعمالة المصرية^(١٩).

أما بالنسبة لقطاع السياحة : يمثل ٤٠ % من إجمالي صادرات مصر غير السلعية ، ونحو ٤٩,٢ % من صادرات الخدمات فهو الأول في صادرات الخدمات والثاني في الصادرات الكلية^(٢٠)، بتحليل قطاع السياحة المصري خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) نلاحظ ضعف أعداد السائحين القادمين لمصر مقارنة بما تمتلكه مصر من إمكانيات كبيرة وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢)

أعداد السائحين الوافدين لمصر خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢٢)

السنة	أعداد السائحين الوافدين لمصر	السنة	أعداد السائحين الوافدين لمصر
٢٠١٠	14,7	٢٠١٧	8,2
٢٠١١	9,8	٢٠١٨	11,3
٢٠١٢	11,5	٢٠١٩	13,1
٢٠١٣	9,4	٢٠٢٠	3,5
٢٠١٤	9,8	٢٠٢١	8
٢٠١٥	9,3	النصف الأول	4,9
٢٠١٦	5,3	٢٠٢٢	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، " الكتاب السنوي " ، أعداد مختلفة

بتحليل الدول الأكثر إيفادا للسياحة نلاحظ أن الأوروبيين هم الأكثر بنسب تتراوح ما بين 75,1 %، والعرب 2، 14%، والأمريكيون 8، 3%، وأخرى بنسبة 1، 6% عام ٢٠١٠ وهذا الترتيب من حيث نسب الوافدين استمرت حتى ٢٠١٨ بنسب 2، 61% أوروبيون، 8، 26% عرب، 5، 4%، وأخرى بنسبة ٠، ٨٪، وتأتي ليبيا على رأس الدول الأفريقية إيفادا للسياحة في مصر من حيث الأوزان النسبية لأهم عشر دول (روسيا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، بولندا، ليبيا، أوكرانيا، السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية) حيث احتلت ليبيا المركز السابع عام ٢٠١٠ والخامس عام ٢٠١١، عام ٢٠١٢، والسادس عام ٢٠١٣، والثامن عام ٢٠١٤، والسابع عام ٢٠١٥، والرابع عام ٢٠١٦، الخامس عام ٢٠١٧ بنسب 3، 1 %، 3، 5 %، 1، 5 %، 2، 3 %، 1، 2 %، 9، 2 %، 5، 2 %، 1، 4 % على الترتيب^(٢١).

وأمام مصر فرصة كبيرة لزيادة السياحة القادمة من أفريقيا وعلى رأسها دول الشمال الأفريقي العربية وخاصة ليبيا ودول المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر) حيث تم تقديم تسهيلات كبيرة في التأشيرات السياحية لها، وتم التركيز عليها في خطة الترويج للسياحة لما تمتلكه مصر من مقومات كبيرة أمام السياحة عموما والسياحة الأفريقية خاصة حيث تأتي مصر في المركز الأول أفريقيا من حيث الفنادق، وأمام مصر فرصة كبيرة للسياحة الأفريقية وخاصة في السياحة العلاجية ، وهناك من العقبات أما السائح الأفريقي في مصر منها التأشيرات وعدم وجود مكاتب لمصر في الدول الأفريقية للتنشيط السياحي حيث يوجد (٨) مكاتب فقط لمصر في الهند، الصين، بريطانيا، إيطاليا، روسيا، ألمانيا فرنسا، والتشيك^(٢٢)، وكذلك المشاركة في البورصات السياحية حيث أثبتت دراسة لأحد الباحثين^(٢٣) أنها تسهم في الترويج للمنتج السياحي المصري .

٧- نصيب مصر من واردات أفريقيا من العالم^(٢٤): من خلال التحليل السابق وملحق رقم (٣) الموضح به واردات أفريقيا من العالم حسب السلعة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١) نجد أن الواردات من العالم على الرغم من أنها ضعيفة إلى حد ما ولكن في بعض السلع في تزايد ورقم الواردات في استقرار وهناك بعض السلع تتميز مصر فيها بمزايا تنافسية للسوق الأفريقية مثل الجبن واللبن الرايب فقد بلغت الصادرات المصرية للسوق الجيبوتي من الجبن والألبان ومنتجاتها نحو ٣٥٪ من السوق الجيبوتي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٩ متفوقة بذلك على دول منافسة كإيطاليا والإمارات لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية سعرية تنافسية مقارنة بالدول المنافسة لها، كذلك المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ، والمطاط والجلود والأخشاب والمواد النباتية والورق ومنتجاته وخاصة لدول القرن الأفريقي (إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والصومال) وهي مناطق استراتيجية وحيوية للتجارة الدولية عبر البحر الأحمر وقناة السويس، وبلغت الصادرات المصرية لهذه الدول نسبة كبيرة وصلت ٢,٢٥ % خلال المدة السابقة.

٨- فرص التصدير من خلال الاستثمارات في أفريقيا في ظل أجندة ٢٠٦٣: بلغت حجم الاستثمارات المصرية في أفريقيا 10.2 مليار دولار أمريكي حتى عام ٢٠٢٠ بعد أن كانت 7.9 مليار دولار أمريكي ٢٠١٧ وتمثلت تلك الاستثمارات في قطاعات البناء والتشيد، والمواد الكيميائية، والتعدين، والمستحضرات الطبية والدوائية والاتصالات والمكونات الإلكترونية، والخدمات المالية في حين بلغ حجم الاستثمارات الأفريقية في مصر 2.8 مليار دولار أمريكي حتى عام ٢٠٢٠، وتتوزع على كل من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة والبناء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبذلك تُعد مصر هي المستثمر الأكبر، وتعد كل من الجزائر والسودان وجنوب السودان وليبيا ونيجيريا والمغرب وإثيوبيا وسوازيلاند وتنزانيا وكينيا وكوت ديفوار من أهم الوجهات المصرية للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وأهم المجالات التي يمكن لمصر الاستفادة منها هي قطاعي الزراعة والإنتاج السمكي لبناء قاعدة في أفريقيا لإعادة التصدير منها لباقي الدول وهذه الدول المستهدفة هي غانا وإريتريا وتنزانيا وأوغندا (بالإنتاج السمكي خاصة)، أما قطاع الزراعة فأهم الدول هي زامبيا وغانا وبوركينا فاسو وكينيا وإثيوبيا وأنجولا وساحل العاج ورواندا وموزمبيق والسودان وهي دول تقع في شرق وغرب أفريقيا^(٢٥).

أما بالنسبة لقطاع الصناعة عن طريق بناء المصانع في أفريقيا والتصدير منها لباقي الدول الأفريقية وهو ما قامت به على سبيل المثال شركة السويدي للكابلات الكهربائية حيث استثمرت الشركة في قطاع الطاقة والكهرباء في أفريقيا وأنشأت مصانعاً في كل من غانا وزامبيا وإثيوبيا وكينيا ونيجيريا وسيراليون وأوغندا لإنتاج عدادات قياس الطاقة الكهربائية وملحقاتها^(٢٦).

والجدول التالي رقم (٣) يوضح أهم المنتجات المصرية الواعدة في الأسواق الأفريقية وقيمة الفرص التصديرية لها:

جدول رقم (٣)

أهم الفرص التصديرية للمنتجات المصرية للأسواق الأفريقية

القطاع	أهم منتجات القطاع	قيمة الفرص التصديرية المحتملة (بالمليون دولار أمريكي)	أهم الدول الأفريقية المستهدفة والمستهدفة لهذه المنتجات
(١) الصناعات الكيماوية	يوربا	278,4	جنوب أفريقيا، إثيوبيا، زامبيا، مالawi، تنزانيا
	بروبيلين	215,2	نيجيريا، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، زامبيا
	ألواح وصفائح وأغشية من بوليميرات البروبيلين	183,0	نيجيريا، جنوب أفريقيا، كينيا، كوت ديفوار، السودان
	بولي إيثيلين " وزن نوعي يساوي أو أكثر من ٩٤،٠ "	153,9	نيجيريا، جنوب أفريقيا، غانا، كينيا، إثيوبيا
	بولي إيثيلين " وزن نوعي يساوي أو أقل من ٩٤،٠ "	122,1	جنوب أفريقيا، إثيوبيا، كوت ديفوار، نيجيريا، كينيا
	مصنوعات من بلاستيك	115,2	جنوب أفريقيا، إثيوبيا، السودان، نيجيريا، غانا
	إطارات خارجية هوائية للأتوبيسات والشاحنات	76,9	جنوب أفريقيا، إثيوبيا، السودان، نيجيريا، كينيا
	أنابيب ومواسير وخراطيم صلبة من لدائن آخر	42,5	جنوب أفريقيا، إثيوبيا، ناميبيا، أنجولا، بتسوانا
	دهانات وورنيش مذابة في وسط غير مائي أساسها بوليمرات أكريليكية أو فينيلية	42,2	جنوب أفريقيا، نيجيريا، غانا، إريتريا، ليبيريا، كينيا
	قوارير وبرطمانات وأوعية لنقل البضائع من زجاج	36,5	إثيوبيا، كينيا، جنوب أفريقيا، موزمبيق، كوت ديفوار
	دهانات وورنيش مذابة في وسط غير مائي غيرها	25,2	جنوب أفريقيا، أنجولا، نيجيريا، غانا، ناميبيا
	أنابيب ومواسير وخراطيم مرنة من لدائن	14,7	نيجيريا، جنوب أفريقيا، أنجولا، زامبيا، غانا
	سدادات وأغطية وكبسولات وغيرها من أصناف الإغلاق مصنوعة من البلاستيك	9,6	جنوب أفريقيا، نيجيريا، أنجولا، السودان، تنزانيا
مجموع قطاع الصناعات الكيماوية		1,315,4	
(٢) الصناعات الطبية ومستحضرات التجميل	أدوية لمنع الحمل والأورام وزراعة الأعضاء والقلب والأوعية الدموية	142,5	جنوب أفريقيا، إثيوبيا، نيجيريا، كينيا، تنزانيا
	فوط وواقبات صحية، حفاظات وبطانات حفاظات للأطفال والأصناف المماثلة من أي مادة	122,5	نيجيريا، جنوب أفريقيا، غانا، كينيا، أنجولا
	ورق صحي (تواليت)	85,2	غانا، كينيا، إثيوبيا، ناميبيا، بتسوانا

تابع جدول رقم (٣)

أهم الفرص التصديرية للمنتجات المصرية للأسواق الأفريقية

القطاع	أهم منتجات القطاع	قيمة الفرص التصديرية المحتملة (بالمليون دولار أمريكي)	أهم الدول الأفريقية المستوردة والمستهدفة لهذه المنتجات	
تابع الصناعات الطبية ومستحضرات التجميل	شامبو	43,8	جنوب أفريقيا، إثيوبيا، موريشيوس، ناميبيا، نيجيريا	
	حشو، شاش غزي، أربطة وأصناف مماثلة عدا الأصناف اللاصقة غير المشربة أو مغطاة بمواد صيدلية مهيأة للبيع بالتجزئة للإستعمالات الطبية	38,9	جنوب أفريقيا، غانا، نيجيريا، السودان، ناميبيا، كينيا، أنجولا	
	محضرات تنظيف وغسيل	30,1	أنجولا، غانا، جنوب أفريقيا، كينيا، موزمبيق	
	مستحضرات العناية بالأسنان	26,7	جنوب أفريقيا، نيجيريا، كينيا، غانا، أو غندا	
	صابون معد للاستعمال كموايد تجميل	22,7	جنوب أفريقيا، نيجيريا، غانا، أنجولا، السودان	
	مستحضرات تجميل أو زينة آخر ومستحضرات آخر للعناية بالبشرة (غير الأدوية)	17,8	جنوب أفريقيا، نيجيريا، غانا، ناميبيا، موريشيوس	
	أدوية آخر للطب البشري أو البيطري عدا ما ذكر في بنود أخرى من عنصرين أو أكثر	14,2	جنوب أفريقيا، السودان، زامبيا، تنزانيا، بتسوانا	
	السرناجات (مزودة أو بدون إبر) المستخدمة في الطب والجراحة وطب الأسنان والطب البيطري	2,6	جنوب أفريقيا، نيجيريا، إثيوبيا، السودان، كينيا	
	المجموع الصناعات الطبية ومستحضرات التجميل		547	
	(٣) قطاع الصناعات الهندسية	أجهزة استقبال للتلفزيون	639,5	كينيا، نيجيريا، إثيوبيا، أنجولا، غانا
كابلات متحدة المحور		251,8	إثيوبيا، ناميبيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا، موزمبيق	
أجهزة طبخ ومسخنات أطباق تعمل بالغاز		124,1	نيجيريا، جنوب أفريقيا، غانا، أنجولا، السودان	
موصلات كهربائية		116,8	نيجيريا، جنوب أفريقيا، غانا، أنجولا، الكونغو	
سخانات المياه الكهربائية		51,0	نيجيريا، جنوب أفريقيا، إثيوبيا، أنجولا، بتسوانا	
سيارات معدة لنقل ١٠ أشخاص أو أكثر مجهزة بمحركات احتراق داخلي (ديزل - نصف ديزل).		46,8	إثيوبيا، تنزانيا، جنوب أفريقيا، غانا، السودان	
أجهزة تكييف هواء		17,6	نيجيريا، جنوب أفريقيا، أنجولا، غانا، تنزانيا	
غسالات منزلية أو للمحال العامة، بسعة لا تزيد عن ٦ كيلو جرام		14,6	أنجولا، السودان، موريشيوس، إثيوبيا	

تابع جدول رقم (٣)

أهم الفرص التصديرية للمنتجات المصرية للأسواق الأفريقية

القطاع	أهم منتجات القطاع	قيمة الفرص التصديرية المحتملة (بالمليون دولار أمريكي)	أهم الدول الأفريقية المستوردة والمستهدفة لهذه المنتجات
تابع قطاع الصناعات الهندسية	أجهزة حرارية كهربائية أخرى للاستخدام المنزلي	12,2	جنوب أفريقيا، نيجيريا، كينيا، أنجولا، إثيوبيا
	أجزاء لأجهزة التكييف الهوائية	9,8	جنوب أفريقيا، نيجيريا، أنجولا، ناميبيا، السودان
	أجزاء ولوازم وقطع منفصلة (للحركات ذاتية الدفع)	9,5	إثيوبيا، مالاوي، نيجيريا، ناميبيا
	أجزاء آلات وأجهزة آلية ذات وظيفة خاصة قائمة بذاتها	7,2	جنوب أفريقيا، نيجيريا، أنجولا، كوديفوار، الكونغو
	لوحات التحكم أو التوزيع الكهربائي	6,9	جنوب أفريقيا، نيجيريا، أنجولا، الكونغو، إثيوبيا
	فرامل وسيرفو وأجزاءها	3,6	جنوب أفريقيا، نيجيريا، كينيا، أنجولا، غانا
	ثلاجات مع مجمدات في جسم واحد مجهزة بآبواب خارجية منفصلة	2,6	جنوب أفريقيا، نيجيريا، إثيوبيا، أنجولا، غانا
	آلات لشغل أسلاك معدنية	2,5	جنوب أفريقيا، كينيا، إثيوبيا، أوغندا
	أجزاء ولوازم أخرى للجرارات وسيارات النقل والركوب	2,5	جنوب أفريقيا، نيجيريا، إثيوبيا، ناميبيا، السودان
	أجزاء خلايا ومجموعات خلايا بطاريات مولده للكهرباء	2,3	جنوب أفريقيا، مالي، إثيوبيا، تنزانيا
	آلات وأجهزة آلية ذات وظيفة خاصة قائمة بذاتها لاستخلاص أو تحضير الدهون أو الزيوت	1,9	نيجيريا، إثيوبيا، ناميبيا، زامبيا، كينيا
	ثلاجات من النوع المنزلي	1,9	نيجيريا، إثيوبيا، السودان، كينيا، غانا
	محولات ذات عوازل كهربائية سائلة	1,8	كينيا، نيجيريا، موزمبيق، غانا، تنزانيا
	مخاليط مواد عطرية	152,67	جنوب أفريقيا، نيجيريا، كوديفوار، الكونغو، الديمقراطية، الكونغو، السودان
	أجبان معالجة بالحرارة	72,3	جنوب أفريقيا، موريشيوس، السودان، السنغال، سيراليون
	خليط عصائر	57,5	ناميبيا، بتسوانا، موزمبيق، أنجولا، زيمبابوي
	شكولاتة	54,1	جنوب أفريقيا، أنجولا، سيراليون، السودان، نيجيريا

تابع جدول رقم (٣)

أهم الفرص التصديرية للمنتجات المصرية للأسواق الأفريقية

القطاع	أهم منتجات القطاع	قيمة الفرص التصديرية المحتملة (بالمليون دولار أمريكي)	أهم الدول الأفريقية المستوردة والمستهدفة لهذه المنتجات
تابع قطاع الصناعات الهندسية	مصنوعات سكرية	30,4	جنوب أفريقيا، نيجيريا، غانا، أنجولا، الكونغو الديمقراطية
	زيوت ودهون نباتية وإن كانت مكررة	30,4	السودان، كينيا، جنوب أفريقيا، تنزانيا، سيراليون
	أجبان آخر	29,1	جنوب أفريقيا، أنجولا، ناميبيا، السنغال، موريشيوس
	عصائر فواكه وخصر	17,3	جنوب أفريقيا، أنجولا، بوتسوانا، ناميبيا، غانا
	عجائن غذائية غير مطبوخة ولا محشوة	15,3	أنجولا، إثيوبيا، كينيا، غانا، مدغشقر
	زيوت فول الصويا	12,2	جنوب أفريقيا، أنجولا، زيمبابوي، إثيوبيا، السنغال
	المجموع قطاع الصناعات الهندسية		1,798,17
(٤) قطاع مواد البناء	أحواض غسل واستحمام ومقاعد وسيفون مصنعة من بورسلين	89,7	نيجيريا، غانا، أنجولا، كينيا، غانا، الكونغو
	قضبان وعيدان أشكال خاصة من ألومنيوم	78,6	نيجيريا، جنوب أفريقيا، إثيوبيا، موريشيوس، أنجولا
	مصنوعات أخري من حديد أو صلب (مشابك سيور الحركة - أسلاك آلات النسيج- أخرى)	67,8	نيجيريا، جنوب أفريقيا، إثيوبيا، أنجولا، غانا
	أبراج وصواري من حديد أو صلب	54,8	إثيوبيا، زامبيا، نيجيريا، أنجولا، تنزانيا
	ترابيع وبلاط ومكعبات وأصناف مماثلة (ملمعة ومورنشة)	49,5	إثيوبيا، السودان، بوتسوانا، موريشيوس، تنزانيا
	منتجات أخرى مرققة بالاسطوانات من حديد أو صلب	37,0	جنوب أفريقيا، إثيوبيا، غانا، مالاوي
	ترابيع وبلاط ومكعبات وأصناف مماثلة (غير ملمعة أو مورنشة)	34,5	غانا، نيجيريا، كينيا، السودان، إثيوبيا
	عيدان من حديد أو صلب	24,6	السنغال، كوديفوار، أوغندا، بنين، توجو
	هياكل وأجزاء هياكل من حديد أو صلب	20,7	أنجولا، إثيوبيا، نيجيريا، كوديفوار، الكونغو
	مصنوعات من ألومنيوم	10,1	جنوب أفريقيا، أنجولا، إثيوبيا، نيجيريا، السودان
	المجموع		467,3

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى ، وزارة التجارة والصناعة (هيئة تنمية الصادرات) ، " خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الأفريقية " ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠-٢١ ؛ عماد حمدي وآخرون، " برنامج عمل تعزيز الصادرات المصرية الإفريقية : صادراتنا لقرتنا "، منتدى السياسات العامة، العدد الأول ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، ب، ت، ص ص ١٥-١٦ ؛ وموقع بيانات www.Trademap.org

يتضح مما سبق أن: قدرة السوق الأفريقية على استيعاب الصادرات المصرية وأن مصر لديها في بعض القطاعات فرص تصديرية كقطاع الصناعات الكيماوية (٣ منتج) 1,315,4 مليار دولار أمريكي، قطاع الصناعات الطبية ومستحضرات التجميل (١١ منتج) 547، قطاع الصناعات الهندسية (٣١ منتج) 1,798,17، قطاع مواد البناء (١٠ منتجات) 467,3 إذن مجموع الفرص التصديرية من أربع قطاعات فقط بعدد محدود من المنتجات بهذه القطاعات تبلغ 4,127,87 مليار دولار أمريكي.

يستنتج مما سبق : من خلال حجم الصادرات المصرية الفعلية والتي تبلغ عام ٢٠٢١ أكثر من أربع مليارات دولار أمريكي وأمام مصر بعض الفرص التصديرية في أربع قطاعات بعدد محدود من المنتجات كما تم عرضها في جدول رقم (٣) والتي تبلغ أكثر من أربع مليارات دولار أمريكي أي ضعف الرقم الفعلي للصادرات، أكبر قطاعات الفرص التصديرية لمصر تمثلت في الصناعات الكيماوية وخاصة صناعتي اليوريا والبروبلين، والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة كبيرة في زيادة حجم الصادرات .

ثانيا: المعوقات التي تواجه الصادرات المصرية للسوق الأفريقية:

على الرغم من وجود العديد من الفرص التصديرية للصادرات المصرية داخل السوق الأفريقية خاصة المنتجات الصناعية، إلا أنه هناك العديد من العقبات والمشاكل التي تواجه عملية التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية بوجه عام ومن تلك العقبات ما يتعلق بالسوق الأفريقية نفسها والأخرى تتعلق بوسائل الشحن والنقل وغيرها. ومن بين هذه المعوقات ما يلي:

١- مشكلات خاصة بالمنتج المصري:

- هناك العديد من المشكلات التي تتعلق بالمنتج المصري في السوق الأفريقية وهي (٢٧):
- أ- التواجد المصري الهزيل في المعارض الأفريقية بالإضافة إلى عدم وجود معارض دائمة للسبع المصرية في الدول الأفريقية.
 - ب- قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية في أفريقيا.
 - ج- الطبيعة الاقتصادية للدول الأفريقية ذاتها من حيث ارتباطها بالدول المستعمرة السابقة وتركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى بجانب التواجد القوي للشركات متعددة الجنسية وتغلغلها في النشاط الاقتصادي بها.
 - د- محدودية مكاتب التمثيل التجاري، حيث يوجد ٦ مكاتب فقط، تقع في السودان، تنزانيا، أوغندا، إثيوبيا، ليبيا، نيجيريا، مما أدى إلى قلة المعلومات والدراسات عن المنتجات المطلوبة التي تناسب أسواق القارة الأفريقية (٢٨).

٢- مشكلات خاصة بالسوق الأفريقي:

- هناك العديد من المشكلات التي تتعلق بخصائص الأسواق الأفريقية والتي من شأنها عرقلة تدفق الصادرات المصرية إليها، ومن هذه المشكلات ما يلي (٢٩) :
- أ- تشابه الهياكل الإنتاجية للدول الأفريقية، حيث تعتمد معظم دول القارة على إنتاج وتصدير السلع الأولية واستيراد السلع المصنعة، وكذلك الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك الأسواق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها.

ب- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية، وكذلك ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات المصرية لتغطية المخاطر بأنواعها إلى العديد من الأسواق الأفريقية، ويرجعها الباحث إلى الاضطرابات والقلق السياسية بهذه الدول.

عدم وجود نظام تأميني محلي فعال لخدمة المصدرين المصريين، وكذلك عدم وجود أفرع للبنوك المصرية في معظم الدول الأفريقية، حيث تعتمد الصفقات في القارة الأفريقية على العلاقات الشخصية بين رجال الأعمال المصدرين والمستوردين من خلال تبادل الفواتير لسداد التكلفة وفي بعض الأحيان يتم السداد نقداً.

ج- المنافسة القوية من بعض الدول المختلفة مثل الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية من خلال عقد اتفاقيات حرة وتفضيلية^(٣٠)، و دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية كالملابس والمنسوجات، حيث أن الأسواق الأفريقية أسواق سعر بالدرجة الأولى نظراً لانخفاض القوة الشرائية

د- ضعف القوة الشرائية للمستهلك في العديد من دول القارة. إضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد، والارتباط الكبير بين هذه الدول والدول المستعمرة لها سابقاً.^(٣١)

هـ- سيطرة الوسطاء والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول أفريقيا وخاصة دول الغرب الأفريقي، الأمر الذي يعني صعوبة اختراق تلك الأسواق.

و- الافتقار إلى وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات الفنية على المستوى الإقليمي.

٣- الاتفاقيات التجارية^(٣٢):

أ- عدم تفعيل بعض الدول للاتفاقيات التجارية مثل إثيوبيا والسودان؛

ب- وجود اتفاقيات تجارية وتكتلات اقتصادية تحد من الميزة التنافسية لاتفاقية الكوميسا مثل اتفاقية ال-ASDA بين دولة جنوب أفريقيا وجنوب القارة الأفريقية.

٤- مشكلات خاصة بالنقل والشحن والدعم اللوجستي:

أ- تعد مشكلة الشحن والنقل في العديد من دول القارة الأفريقية من أكبر معوقات التجارة، حيث أن تكاليف التجارة في أفريقيا مرتفعة مقارنة بالمناطق والأقاليم الأخرى، حيث أن تكلفة الواردات في أفريقيا جنوب الصحراء تبلغ 2278.7 دولار أمريكي للحاوية مقارنة 1204.8 دولار أمريكي للحاوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما بلغت 948.5 دولار أمريكي للحاوية في منطقة شرق آسيا والباسيفيك. وتبلغ عدد الأيام اللازمة لصفقة الواردات نحو 12 يوم لأفريقيا جنوب الصحراء مقابل 26.7 يوم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و 24.5 يوم لمنطقة شرق آسيا. وتبلغ عدد المستندات اللازمة لصفقة الواردات 8.8 لأفريقيا جنوب الصحراء مقابل 7.6 لمنطقة الشرق الأوسط و 7.1 لشرق آسيا والباسيفيك^(٣٣).

- ب- عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إلغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الأفريقي مثل اثيوبيا وتنزانيا.
- ج- وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية، حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة غير المطلة على موانئ أو بحار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل.
- د- أما بالنسبة للطرق البرية ففي حالة تدهور وخاصة الطرق التي تربط بلاد القارة بعضها ببعض^(٣٤)، تعتبر شبكة الطرق الرئيسية في أفريقيا ضئيلة الكثافة بالنسبة لمساحة القارة وعدد السكان ويبلغ طول شبكة الطرق الرئيسية 1,66000 كم وهذا يدل على أن البنية الأساسية للطرق ضئيلة جداً، كما أن حالة الطرق تتراوح ما بين ضعيف وضعيف جداً، وهناك عدد قليل جداً من الطرق في حالة جيدة حيث تمثل الطرق المعبدة الجيدة ٥٦٪ من إجمالي شبكة الطرق بدول أفريقيا جنوب الصحراء و ٢٤٪ من الشبكة تصنف على أنها في حالة ضعيفة^(٣٥).
- هـ- ارتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا، وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التي قد تصل إلى ٢٨ يوماً، وسيطرة الوكلاء التجاريين في بعض الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا على معظم حجم التجارة الأفريقية مما يجعل مصر خارج المنافسة.
- و- الدعم اللوجستي الذي يعاني العديد من أوجه القصور نذكر منها^(٣٦) :
- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية، وكذلك ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات المصرية لتغطية المخاطر بأنواعها إلى العديد من الأسواق الأفريقية.
 - تقادم أسطول النقل البري وما يتبعه ذلك من تعطيل للنقل بسبب تعطل سيارات النقل أثناء توصيل البضائع إلى الموانئ وما يترتب على ذلك من تأخير في مواعيد الشحن.
 - الزيادة غير المبررة في أسعار النقل مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لمنتجات الشركات المصرية. وبالنسبة إلى السنغال ودول الغرب الأفريقي تعتبر زيادة أسعار الشحن البحري هي العبء الأساسي على المنتج التصديري.
 - عدم التزام السائقين بالقواعد والقوانين وعدم وجود أي مراقبة على السائقين وشركاتهم أو تأهيل المحترفين في التعامل ونقل البضائع بحرص مما يؤدي إلى كثير من الحوادث وعدم الالتزام بمواعيد الشحن.
 - الحاجة إلى أنواع خاصة من الحاويات- غير المتوفرة -والتي تعد لازمة لشحن بعض المنتجات مثل الـ High Cab or Open Top .
 - عدم وجود خطوط ملاحية (بحرية وجوية) منتظمة بين مصر ومعظم دول إفريقيا بالإضافة إلى عدم كفاءة الموانئ في العديد من الدول.
 - وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية بالعديد من الدول الإفريقية مع وجوب مراجعة ارتفاع أسعار النقل والشحن إلى إفريقيا.
- في ضوء السابق يستنتج أن :** تقادم وضعف أسطول النقل المصري (البحري والبري والجوي) والخدمات اللوجستية مما يزيد من تكلفة النقل ، وبالتالي زيادة سعر المنتج النهائي؛ مما يقلل من تنافسية المنتج المصري بالسوق الأفريقية.

٥- المنافسين والأسواق :

- أ- ندرة المعلومات الأساسية عن الأسواق التجارية لدى شركات التجارة الخارجية المصرية.
- ب- تشابه الهياكل الإنتاجية للدول الأفريقية، حيث تعتمد معظم دول القارة على إنتاج وتصدير السلع الأولية واستيراد السلع المصنعة، وكذلك الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك الأسواق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها.
- ج- عدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتجات المصرية بوسائل الإعلام المختلفة بالأسواق الأفريقية، ونذكر هنا على سبيل المثال أن شركة النصر للتصدير التي أوكل إليها مسئولية التصدير (وقت ذاك وشكلها الحالي جسر) لم تأخذ في الاعتبار أهمية دراسة الفروق الثقافية للشعوب، ومالها من تأثير على سلوك المستهلك من حيث رغبة أي مستهلك في شكل المنتج وألوانه حيث يفضل الأفارقة بصفة عامة الألوان الزاهية هذا بالإضافة إلى الاعتبارات التسويقية الأخرى^(٣٧).
- د- عدم وجود جهة للتحقق من العملاء مما يجعل الشركات المصرية معرضة لعمليات نصب واحتيال بالأسواق الأفريقية.
- هـ- عدم وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات على المستوى الإقليمي.
- و- محدودية الاستثمارات المصرية المباشرة في إفريقيا.
- ز- التواجد المصري الضعيف في المعارض الإفريقية.

٦- مشكلات خاصة بالإجراءات الحكومية :

المطالبة بكثير من المستندات من الشركات لإتمام عملية التصدير التي تتسم ببطء الإجراءات، بداية من استخراج شهادات المنشأ وشهادات الكوميسا إلى استخراج بوليصة الشحن والتي تتسبب في ضياع بعض الوقت وتأخير وقت الشحن.

٧- مشكلات خاصة بالقطاع المصرفي والبنوك :

- أ- تفتقد معظم الدول الإفريقية لنظم الصرف الحديثة مع عدم وجود فروع للبنوك المصرية وعدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات.
- ب- من معوقات التصدير في بعض الدول الإفريقية وخاصة السودان هي عدم توفر العملة الصعبة الكافية لفتح الاعتمادات المستندية.
- ج- عدم وجود نظام تأميني محلي فعال لخدمة المصدرين المصريين.
- د- لا بد من تفعيل وتقوية سبل وآليات التمويل وضمان الصادرات إلى الدول الإفريقية.
- هـ- مشكلة التحويلات النقدية من وإلى الأسواق الإفريقية في ظل القواعد الموضوعية من قبل البنك المركزي المصري.
- و- اللجوء إلى البنوك الوسيطة في حالة فتح اعتمادات من خلال بنوك وسيطة في أوروبا وأمريكا مما يزيد من التكلفة.

٨- مشكلات قطاع الخدمات(الصادرات غير المنظورة): عدم توافر قاعدة بيانات عن الأسواق الإفريقية المؤهلة للدخول إليها والمشروعات المطروحة بها وقوانينها الضريبية والجمركية حتى تستطيع دراسة العطاءات على أسس سليمة وتقدير المخاطر المحتمل التعرض لها ويأتي على رأس هذه القطاعات قطاع المقاولات^(٣٨).

٩- مشكلات من وجهة نظر خبراء الاقتصاد : يري أحد الخبراء المصريين بالبنك الدولي^(٣٩)، إن هناك ثلاثة تحديات تعيق زيادة الصادرات المصرية بشكل عام ومنها للفترة الأفريقية وهي العوائق الإدارية والفنية، وكذلك اعتماد صادرات مصر على استيراد نسبة كبيرة من الخامات اللازمة لتصنيع المنتج، وثاني هذه التحديات يأتي في كون مصر لم تكن مربوطة لوجستيا بشكل جيد بالأسواق الخارجية ولذلك لا بد من توسع مصر في الأسواق الخارجية لخلق فرص تصديرية، أما التحدي الثالث يتمثل في عدم ازدهار الصناعة المحلية بشكل كافٍ بعد تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦. والشكل رقم (٤) التالي مصفوفة مشكلات الصادرات المصرية لأفريقيا.



المصدر: إعداد الباحث

شكل رقم (٤)

مصفوفة مشكلات الصادرات المصرية لأفريقيا

يتضح مما سبق أن أهم عوامل التغلب على المشكلات التي تواجه الصادرات المصرية على وجه العموم والصادرات الأفريقية على وجه الخصوص هو تحقيق التكامل بين القطاعات المتعلقة بالصادرات، ومد دخولها إلى دول مختلفة عبر تبسيط الإجراءات والبنية التنظيمية.

ثالثاً: التحليل الرباعي (سوات - SWOT) للصادرات المصرية للسوق الأفريقية:

يوضح الجدولين التاليين رقم (٤)، (٥) مصفوفة التحليل الرباعي من حيث تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات وتحديد السياسات التي يمكن للدولة تبنيتها، حيث تتعدد نقاط القوة والفرص لمصر من حيث الموقع والاستقرار الأمني والاقتصادي وغيرها وخاصة البنية الأساسية التي أدت إلى تعدد الفرص، كما تطرق التحليل إلى المعطيات المختلفة التي يجب دراستها والعمل على تحويلها إلى قوى يمكن الاستفادة منها لتحقيق هدف زيادة الصادرات المصرية لأفريقيا .

جدول رقم (٤)

أثر نقاط القوة والضعف للصادرات المصرية للسوق الأفريقية

عوامل الضعف	عناصر القوة
تحديات التسويق والتمويل غير الكافي، لارتفاع معدلات الفوائد على القروض ، وارتفاع الضرائب وتكلفة الخامات.	الموقع الجغرافي وبنية أساسية قوية وممر بحري والعديد من الموانئ.
عدم كفاية معدات المعالجة والتصنيع وارتفاع تكلفة المدخلات الأولية وسلاسل الإنتاج.	توافر نسبة كبيرة من المواد الخام ، وتوافر العمالة الفنية ذات الأجر المنخفض نسبياً.
عدم وجود هيئة معنية بضمان الجودة وإعطاء الاعتماد وفقاً للمعايير الدولية.	الاستقرار الأمني والاقتصادي وتوافر مناخ استثماري موات ومحفز.
تداخل أدوار الجهات التصديرية وتشابكها ، وضعف الاتصال وإتاحة المعلومات.	المبادرات الوطنية والشراكات الاستراتيجية والاتفاقات القارية.
ارتفاع تكلفة النقل وطول مدة الإفراج الجمركي.	توافر بيوت الخبرة والجهات البحثية المعنية بالشأن الإفريقي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ماتم تناوله .

جدول رقم (٥)

أثر نقاط الفرص والتحديات للصادرات المصرية للسوق الأفريقية

التحديات	الفرص
عدم الاستقرار السياسي لبعض الدول والتأثر بالأزمات العالمية.	الظروف المناخية المواتية للإنتاج ، وتوافر البشر القادر على التدريب والتطوير.
تعدد سمات وخصائص الأسواق الإفريقية (شمال ، وجنوب ، وشرق ، وغرب).	تنوع المنتجات التصديرية، وتنمية الصناعات الصغيرة.
انخفاض القوة الشرائية لبعض الأسواق الإفريقية وزيادة معدلات الفقر.	الاتفاقيات التجارية وروابط الأعمال، وتنشيط الصادرات على مستوى دول الكوميسا
ارتفاع معدلات الكساد التضخمي ، وصعوبة توافر العملات الأجنبية.	تعدد الموانئ البحرية وتطويرها، والقطاع الخاص ومشاركة الشركات الاستثمارية.
ارتفاع معدلات التعريفات الجمركية.	وجود منصة معلوماتية متطورة تابعة للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على ماتم تناوله .

المبحث الثالث

استراتيجية مقترحة لزيادة الصادرات المصرية للسوق الأفريقية

تناول هذا المبحث استراتيجية مقترحة لزيادة الصادرات المصرية لأفريقيا لها محوران يتمثل الأول في القضاء أو الحد من معوقات التبادل التجاري بين مصر والقارة الأفريقية والثانية إطار مقترح من سياسات وآليات لزيادة حركة الصادرات والتبادل التجاري على وجه العموم مع القارة الأفريقية:

أولاً: التغلب على معوقات التبادل التجاري بين مصر والقارة الأفريقية:

يتم التغلب على معوقات التبادل من خلال العمل على تعميق الدور المصري في تنمية القارة الأفريقية فتركز السياسة المصرية تجاه أفريقيا على عدة مسارات متوازنة ومتكاملة فهناك مسار التنمية وزيادة التجارة بين دول القارة الأفريقية، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتوسع في مشروعات ريادة الأعمال من أجل تحسين مستوى معيشة المواطن الأفريقي وتخفيف منابع العنف والإرهاب، وتحويل القاهرة من منطقة طاردة للبشر إلى منطقة جاذبة تنمو بكوادرها وأبنائها ومواردها الضخمة، وهناك المسار السياسي تتبنى فيه مصر القضايا الأفريقية في المحافل الدولية وتدافع عنها من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والتنموية بين الدول الغنية والفقيرة، وتفعيل دور الشمال في مساعدة أفريقيا في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، إضافة إلى الدور المحوري الذي تؤديه مصر في تسوية الأزمات والصراعات والحروب في العديد من دول القارة والتي تقف عائقاً أمام التنمية والاستقرار عن طريق:

١- المبادرة الرئاسية لتنمية البنية الأساسية بالقارة " PICI": تضطلع مصر في إطار عضويتها في المبادرة بمسؤولية مشروعات إدارة موارد المياه والأنهار والنقل البري والنقل بالسكك الحديدية، هذا بالإضافة إلى^(٤٠):

أ- مشروع إنشاء طريق " القاهرة- كيب تاون " ^(٤١):

حيث يعد أحد المشروعات التنموية الحديثة لتعزيز التنمية ودعم الصادرات المصرية إلى القارة الأفريقية، حيث تطمح مصر في زيادة الصادرات إلى أفريقيا حتى ٣٠ مليار دولار أمريكي في فترة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، وقيام مصر بتنفيذ طريق " توشكي أرقين " الذي يربط بين مصر والسودان بتكلفة ١٩٠ مليون جنيه، كما قامت الحكومة المصرية بالتوازي بتنفيذ ميناء أرقين البري على الحدود المصرية السودانية في يناير ٢٠١٦م، وهو يعد أطول مشروع لربط دول شمال أفريقيا بدول الجنوب من خلال إنشاء الطرق البرية العابرة لدول القارة لتسهيل حركة الاستثمارات، ويستخدم في نقل البضائع في مدة ٤ أيام فقط أى سيقال من وقت وصول البضائع المصرية إلى الأسواق الأفريقية خصوصاً المنتجات الزراعية، كما سيعطي دفعة كبيرة لجهود الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز نفوذها في القارة الأفريقية، وموقف هذا الطريق كالتالي:

- بدأت مصر في تنفيذ المرحلة الأولى للجزء الخاص بالمشروع داخل الحدود المصرية، والذي سينطلق من القاهرة إلى المنيا؛
- جرى العمل في المرحلة الثانية من المنيا إلى أسيوط؛
- المرحلة الثالثة ستبدأ من أسيوط حتى قنا؛
- المرحلة الرابعة والأخيرة ستبدأ من قنا وحتى معبر أرقين على الحدود مع السودان

وسيمر الطريق البري العملاق عبر ١٠ دول إفريقية، هي (مصر، والسودان، وجنوب السودان، وكينيا، وإثيوبيا، وتنزانيا، وزامبيا، وزيمبابوي، والجابون، وحتى كيب تاون عاصمة جنوب إفريقيا، ويعد هذا المشروع من أهم المشروعات الاقتصادية، فهو ليس طريق لربط واتصال أفريقيا فقط ولكن أيضا طريق إلى الأسواق الأوروبية عبر موانئ (Coastal ports) مصر وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى أنه يخلق كثيراً من الفرص الاقتصادية ويشجع التجارة البينية الأفريقية^(٤٢).

ب- مشروع الربط الكهربائي بين أفريقيا وأوروبا:

يستهدف ربط مصر بدول القارتين الإفريقية والأوروبية، عن طريق إمداد دول القارتين بالكهرباء عن طريق الأبراج المعدنية العابرة للحدود، كما أنه من المتوقع أن يحول مصر إلى نقطة مهمة في نقل الكهرباء للقارتين بحلول عام 2035، ويدرس الجانبان المصري والسوداني التوسع في المشروع للتمكن من الوصول إلى ٣ آلاف ميغاوات في المرحلة الثانية، في الوقت الذي تشارك فيه مصر بما يقارب ٥٦ مليون دولار أمريكي لبناء المشروع، بخطر يضم ٣٠٠ برج داخل الأراضي المصرية، وسوف يمثل الخط نقلة نوعية في مجال نقل الركاب والبضائع بين البلدين، على نحو يكفل التطوير في وسائل النقل الأخرى، ويعزز حجم التبادل التجاري ويحميه من أي مؤثرات سياسية، ومثلت مباحثات وفد فني من الهيئة العامة لسكك حديد مصر، مع وزارة النقل السودانية، خلال زيارتهم للخرطوم، أكتوبر ٢٠١٨، خطوة جادة نحو تنفيذ المشروع، من حيث دراسة سبل تنفيذ مشروع خط ربط السكك الحديدية بين البلدين، من أسوان وحتى أبو حمد في السودان.

ج- مشروع الربط المائي " المتوسط - فيكتوريا " :

هو مشروع للربط المائي بين بحيرة فيكتوريا الواقعة في إفريقيا ومياه البحر المتوسط في مصر، ويساهم المشروع في عمل نهضة إقليمية لكل دول حوض النيل، مما سيكون له تأثيرا إيجابيا على حركة التجارة والصناعة والسياحة على طول الممر الملاحي لنهر النيل، وتقع بحيرة فيكتوريا في وسط القارة الإفريقية، وتطل عليها ٣ دول إفريقية هي (أوغندا، وتنزانيا، وكينيا)، بمساحة تبلغ حوالي ٦٩,٤٩٠ كم^٢، وبطول ٤١٠ كم، وعرض ١,٥ كم، يأتي الربط المائي ضمن رؤية مشروع "قارة واحدة - نهر واحد - مستقبل مشترك"، وتم البدء في تنفيذه عبر تطوير قناطر أسبوط، وتقدر تكلفة تنفيذ المشروع بالكامل ١٨ مليار دولار أمريكي، وسيضمن المشروع إنشاء ممرات تنمية تشمل مجاري نهريه بنهر النيل وبحيرة فيكتوريا، وسكة حديد وطرقاً برية وشبكات للإنترنت ومراكز لوجستية وتنمية تجارية وسياحية بين دول حوض النيل، بالإضافة إلى تنشيط التجارة بين دول القارة، يتم تمويل المرحلة الأولى لدراسة المشروع بواسطة بنك التنمية الإفريقي، بمبلغ ٦٥٠ ألف دولار أمريكي، وذلك لبناء قدرات الدول في مجال النقل النهري وإعداد الدراسات للأطر القانونية للملاحة النهريه بنهر النيل، ووضع جدوى الدراسة، على أن تتحمل مصر تمويل وإعداد دراسة ما قبل الجدوى.

د-سكك حديدية تربط دول القارة:

يستهدف المشروع العملاق إنشاء سكة حديد تربط دول أفريقيا ببعضها البعض، وسيبدأ انطلاقها من الأراضي المصرية من الإسكندرية حتى الخرطوم، وجاءت فكرة المشروع بتوجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال زيارته للعاصمة السودانية الخرطوم، وسيبلغ طول السكة الحديد ما يقرب

من ٩٠٠ كم، وكان التحدى الأكبر الذى واجه المشروع هو عدم تناسب سكك حديد مصر مع سكك حديد السودان وتم الاتفاق بين البلدين على تغيير خط سكك حديد السودان لاستبدالها بسكك حديدية أكثر حداثة تتناسب مع المواصفات المصرية، ويهدف المشروع إلى تسهيل حركة التبادل التجاري بين البلدين، حيث سينقل القطار الركاب والبضائع معاً، وسيمتد في الأراضي السودانية بطول ٢٥٠ كم بإجمالي ٩٠٠ كم في البلدين، وفي نوفمبر ٢٠١٨ حددت وزارة النقل خط سير القطار بحيث يصبح امتداداً لخط قطار (إسكندرية - أسوان) وصولاً إلى الخرطوم.

٢- دور القوة الناعمة في زيادة الصادرات المصرية لأفريقيا:

تعتبر القوة الناعمة أحد المحددات الرئيسية لقوة الدولة إلى حد يفوق في بعض الأحيان القوة الصلبة التقليدية السياسية والاقتصادية والعسكرية، كونها وسيلة فعالة لتشكيل الوعي والإدراك وأطر التفكير وأداة لتسوية النزاعات والقضاء على التطرف والعنف والإرهاب، وبعد فترة من التأزم بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ إثر عدم الاستقرار السياسي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتوتر العلاقات الخارجية، حظيت القوة الناعمة بدفعة من القيادة السياسية على كافة الأصعدة الثقافية والدينية والفنية والتعليمية والرياضية والعلمية والإنسانية انطلاقاً من إدراكها لدورها في تعزيز مكانة مصر دولياً وإقليمياً.

ذكرت دراسة لأحد المراكز البحثية أنه تمثلت مظاهر القوة الناعمة المصرية في المشاركة في المسابقات الرياضية العامة والفوز بالعديد منها، واستضافة الفعاليات الرياضية كتنظيم كأس الأمم الإفريقية عدة مرات آخرها عام ٢٠١٩، وكأس العالم السابع والعشرين لكرة اليد للرجال ٢٠٢١، بما أظهر قدرة مصرية عالية على حسن التنظيم والإدارة في ظل ظروف استثنائية، وفي هذا الصدد، وبعد محمد صلاح أحد أدوات القوة الناعمة المصرية، فقد كشفت الأبحاث التي أجرتها جامعة ستانفورد أن جرائم الكراهية ضد المسلمين انخفضت بنسبة ١٩,٩٪ في بريطانيا نتيجة لمكانة صلاح، ومن ضمن القوة الناعمة المصرية استضافة الفعاليات الثقافية والمهرجانات بمشاركة نجوم وشخصيات عالمية، وتجديد الخطاب الديني وترسيخ قيم المواطنة والقضاء على التمييز. كما حظي الإبداع بجميع أشكاله بمساحة أكبر كون المنتجات الإبداعية تقع في قلب منظومة القوى الناعمة، وعليه جاءت مصر في المرتبة ٤٣ على مؤشر صادرات الخدمات الإبداعية والثقافية، والمرتبة ٣٩ على مؤشر صادرات السلع الإبداعية، والمرتبة ٢٨ في مجال السلع الإبداعية، والمرتبة ٥٧ في مجال التصميمات، والمركز ٦٩ في مجال حقوق الملكية الفكرية، وفقاً لدليل المعرفة العالمي عام ٢٠١٨ ويصنف ١٢٦ دولة (٤٣).

وتابعت الدراسة أنه علاوة على تنظيم المنتديات الاقتصادية والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمعارض التجارية والاستثمارية، وعلى رأسها منتدى شباب العالم، بما أظهر القدرات التنظيمية للدولة وعكس حالة الاستقرار السياسي والأمن وجعل مصر منصة حوارية فعالة وجسراً للتواصل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتبادل الخبرات بين الشعوب. وقد انعكس النجاح المصري في اعتماد الأمم المتحدة منتدى شباب العالم " منصة دولية " لدوره في مناقشة القضايا المعاصرة الخاصة بالشباب وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، تُعتبر القوى الصلبة أو التقليدية أحد موارد القوة الناعمة فقد تنتج جاذبية الدولة من إعجاب الآخرين بصورتها كنموذج للنجاح الاقتصادي أو التفوق العسكري (سمعة امتلاك القوة)، أو عبر تبنيها سياسة خارجية تقوم على مبادئ ذات قبول

وإعجاب. وبالتطبيق على الحالة المصرية، فقد حظي نموذج الإصلاح الاقتصادي باحترام دولي بعدما تمكن من الصمود أمام جائحة كورونا محققاً ثاني أعلى معدل نمو اقتصادي على مستوى الاقتصادات الناشئة بنسبة ٦,٣٪، واستطاعت القاهرة بما تملكه من قدرات عسكرية ضخمة ومتطورة تحقيق الردع للمشاريع الإقليمية التوسعية في المنطقة وبسط الأمن والسيطرة على كافة الاتجاهات الاستراتيجية وحماية خطط التنمية^(٤٤).

٣- استراتيجية علاج ضعف السوق والتبعية للدول المستعمرة لها سابقا:

بالنسبة لمشكلة ضعف السوق الأفريقي تجاه الصادرات المصرية فيرى الباحث أن العديد من الاقتصاديات الأفريقية حققت العديد من النمو منها على سبيل المثال نيجيريا، جنوب أفريقيا، الجزائر، أنجولا، المغرب، إثيوبيا، رواندا، غانا، كينيا، كوت ديفوار، وأيضا يوضح ملحق رقم (٣) بنهاية الدراسة تطور واردات أفريقيا من العالم حسب السلعة خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٢١ بالارتفاع، وأما بالنسبة لتبعية الدول الأفريقية للدول المستعمرة لها سابقا فكما ورد في المبحث الأول أن أهم الدول المصدرة لأفريقيا الصين والهند، وتايوان، والولايات المتحدة الأمريكية، والسعودية، وإسرائيل وهي دول لم تحتل أفريقيا^(٤٥)، وإسرائيل على سبيل المثال لها علاقات منذ زمن بعيد مع العديد من الدول الأفريقية كأثيوبيا وجنوب أفريقيا وتعمل في العديد من القطاعات الاقتصادية فعلى سبيل المثال الخبراء الإسرائيلي في مجال الزراعة يعملون في العديد من الدول ويتم تقاضي رواتبهم من إسرائيل وليس البلد الأفريقي العاملين بها^(٤٦).

ثانيا: سياسات مقترحة لزيادة التبادل التجاري بين مصر والقارة الأفريقية:

١- **على صعيد النقل** : مصر لها مكانة كبيرة داخل القارة السمراء منذ ستينات القرن الماضي، وهو ما يؤهل المنتجات المصدرة لأن تأخذ مكانة أكبر خاصة في مواجهة منتجات الدول التي تحاول توسيع نفوذها التجاري بأفريقيا مثل الهند والصين وغيرهما من الدول، وفي سبيل ذلك بدأت مصر إقرار حوافز جديدة يجري تطبيقها مع بداية السنة المالية (٢٠٢٢/٢٠٢١) برفع نسبة الشحن للقارة السمراء من ٥٠ إلى ٨٠٪، كما يتضمن برنامج دعم الصادرات منح الصادرات لأسواق دول القارة الأفريقية نسبة ٥٠٪ إضافية من نسبة المساندة الأساسية وتحمل من تكلفة الشحن لأفريقيا لجميع الصادرات، عدا السلع المستثناه بنسب متدرجة تتراوح بين ٥٠ إلى ٨٠٪^(٤٧).

٢- **الكتالوج الإلكتروني**: من أجل زيادة الصادرات لاسيما مع دول القارة الأفريقية أطلقت وزارة قطاع الأعمال العام الكتالوج الإلكتروني والذي سيساهم في ترويج المنتجات من جانب وتوفير مدخلات الإنتاج المطلوب استيرادها من الأسواق العالمية، بهدف تعزيز التجارة الخارجية لمصر في الاتجاهين، وهذا الكتالوج يعتبر أحد نتائج دور شركة النصر للاستيراد والتصدير بشكلها الجديد "جسور"^(٤٨).

٣- **الصعيد العلمي والثقافي**: من أهم السياسات المقترحة لإعادة بناء العلاقات المصرية الأفريقية لزيادة حجم التبادل التجاري وزيادة الطاقة التصديرية لها الاهتمام بالنواحي العلمية والثقافية، وهناك العديد من التدابير التي لا بد من اتخاذها وأهمها^(٤٩):

أ- **تنشيط دور الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا**: اعتمدت مصر في حركتها الإفريقية على كسب عقول وقلوب الأشقاء بإفريقيا من خلال أدوات وآليات دبلوماسية الناعمة من خلال إنشاء الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا أوائل الثمانينات من القرن الماضي بهدف تدعيم أواصر العلاقات المصرية الأفريقية، ويعتمد الصندوق على أدوات ثلاث أساسية هي: إرسال الخبراء

المصريين إلى أفريقيا كالأستاذة والأطباء والمهندسين وما إلى ذلك ، وتدريب العديد من الأفارقة في المعاهد العلمية والمراكز التدريبية المصرية في مجالات الدبلوماسية والشرطة والزراعة والصحة والري، وأخيراً توفير المساعدات والمعونات الطارئة اللازمة لبعض الدول الأفريقية في وقت الأزمات، وتشمل هذه المعونات مواداً غذائية ودوائية ولوجستية، وتشارك مصر في مشروعات كبرى للتنمية وحماية الموارد المائية.

ب- تنشيط التبادل الثقافي: لا بد من الأخذ في الاعتبار ان هناك مصادر أجنبية تمويل المد الثقافي الخاص بها داخل دول أفريقيا، وقد تحققت إنجازات كبيرة إن لم يكن هناك تصدر عربي على وجه العموم ومصرى على وجه الخصوص وخاصة أن دور الأزهر الشريف الذي يمثل أكبر قوة ناعمة لمصر والذي يعمل كحائط صد مدروس بما يعكس أبعاد قوته لا وهنه وعجزه.

ج- نشر اللغة العربية : لا بد من التركيز على نشر اللغة العربية في الدول الأفريقية شريطة أن يكون القائمون من المصريين على شئونه في الدول الأفريقية من العالمين بطروف أفريقيا والدارسين لأحوالها والعرفين بشعوبها، وخاصة في دول غرب أفريقيا لأنها كانت منتشرة في هذه المنطقة قبل الاحتلال الأجنبي لها^(٥٠)، وبالتالي على الأزهر إحياء نشرها مرة أخرى في هذه المنطقة خاصة وكذلك دول حوض النيل وباقي مناطق أفريقيا^(٥١).

د- التعاون الإعلامي: ضرورة التركيز على إبراز الخبرات الفنية والإعلامية لدى طرفي التعاون، والعمل على تهيئة المناخ لها لممارسة أنشطتها لإمكان التعرف على عملها والاستفادة منه في تقوية المجال الفني والإعلامي، ويمكن في هذا الإطار دعم الإنتاج المشترك في مجال التليفزيون والسينما.

هـ- تأييد إنشاء أكاديمية للتصدير: يؤيد الباحث إنشاء أكاديمية للتصدير مع معهد التخطيط القومي لتوفير البعد العلمي لإعداد الكوادر اللازمة، ومعرفة الأسواق المختلفة والاتفاقيات الدولية بين مصر وغيرها من الدول بما يمثل دفعة نوعية لزيادة الصادرات المصرية^(٥٢)، وخاصة خلال هذه الفترة لما يشهده العالم من أزمة كوفيد ١٩ والحرب الروسية الأوكرانية.

ثالثاً: آليات تنفيذ سياسات دعم العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية :

ينبغي بذل جهود كبيرة ومتجددة لتوسيع اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف ، وإنشاء وحدة خاصة بالسوق الأفريقي، وتخصيص خط تمويلي للصادرات المصرية للسوق الأفريقي لتغطية مخاطر الائتمان، وإنشاء مخازن مصرية في الدول الأفريقية حتى تكون البضائع حاضرة في تلك الأسواق، ولتصبح تلك المخازن قاعدة انطلاق للصادرات المصرية، وإعداد قاعدة بيانات لتوفير البيانات اللازمة عن المنتجات المطلوبة، وتحديد المنتجات المصرية التي تناسب أذواق المستهلكين، هذا بالإضافة إلى أهمية الدعم الدبلوماسي للمصدرين إلى الدول التي لا يوجد بها مكاتب تجارية، وإقامة معرض دائم للمنتجات لعرضها على المستهلكين لاستغلال الفرصة المهيأة حالياً في تلبية احتياجات الأسواق، ويمكن تعظيم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين مصر والأشقاء الأفارقة من خلال الدور المشترك للوزارات والشركات المصرية كما يوضحها الجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦)

السياسات والآليات المقترحة لتعظيم الصادرات والاستثمارات المصرية الأفريقية

م	الجهة	الآليات والسبل	المدى الزمني للتنفيذ
١	مجلس الوزراء	- تفعيل المجلس الأعلى للتصدير لتطوير السياسات والخطط ومراجعة الدراسات ومراحل التنفيذ.	القريب
٢	وزارة التجارة والصناعة	- تشجيع تجارة الترانزيت وزيادة عدد المخازن ومراكز البيع المباشر داخل الأسواق الأفريقية، حيث تتطلب طبيعة تلك الأسواق وجود مثل هذه المراكز لما توفره من بضائع حاضرة تحتاجها الأسواق الأفريقية وتقلل من حدة المخاطر المالية ، ويمكن اختيار دولة جيبوتي نظرا لموقعها الساحلي المتميز ولوجود تجارة الترانزيت بها فعلياً ، ولكنها لم تستغل الاستغلال الأمثل حتى الآن ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية لأنها الدولة الوحيد العضو بتجمع الكوميسا التي تطل على المحيط الأطلنطي كما أنها مركز للنفاذ بصادرات دول الكوميسا إلى الدول المجاورة لها من خارج الكوميسا (دول غرب أفريقيا) ، بالإضافة إلى اتخاذ السودان كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية بحكم القرب الجغرافي والروابط الوثيقة التي تربط الشعبين وأيضاً هي سوق واسعة ذات طاقة استيعابية كبيرة . - الربط الإلكتروني بين موانئ دول الكوميسا لتبسيط الأنظمة الجمركية وتحسينها بين الدول لتسهيل حركة البضائع ، وتفعيل دور غرفة المقاصة للكوميسا في سداد المدفوعات التجارية بالعملات الدولية . - إنشاء هيئة مؤسسية لفض النزاعات التجارية مع الأسواق الأفريقية . - اعتماد شهادات المطابقة بالمواصفات القياسية بالنسبة للسلع الصناعية في الدول الأعضاء ، والسبيل إلى ذلك يأتي من خلال اعتماد معامل الفحص في تلك الدول، لتفادي تأخر الإفراج الجمركي الناتج عن طول إجراءات الفحص الأمر الذي يعد عائقاً أمام حركة التبادل التجاري . - زيادة مكاتب التمثيل التجاري بالدول الأفريقية، بحيث يتم تمثيل معظم دول القارة أو على الأقل مكتب في كل إقليم من أقاليم القارة (الشرق والوسط والغرب والجنوب) مما يزيد من العلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية ، ويقترح الباحث أن من يعمل بهذا الجانب في هذه البلاد المصريون بنسبة ٥٠٪ من العاملين والإفارقة خريجي الجامعات المصرية وخاصة جامعة الأزهر بنسبة ٥٠٪ الباقية لدرابتهم بثقافة بلادهم وبالتالي سهولة النفاذ لأسواقهم . - تفعيل دور المرأة في الصناعات الصغيرة وتنشيط الصادرات . - التركيز على سلاسل الإنتاج والإمداد.	البعيد والمتوسط والقريب
٣	وزارة الاستثمار	- هي الوزارة المعنية بالعمل على تركيز الاستثمارات المصرية في الفرص الأكثر جذباً بالدول الأفريقية كقطاعات الاتصالات ، والنقل والإنشاء، والبنية التحتية. - توفير المعلومات الأساسية للمستثمر المصري في الدول الأفريقية لتشجيع انفتاح القطاع الخاص على القارة الأفريقية .	المتوسط والقريب

تابع جدول رقم (٦)

السياسات والآليات المقترحة لتعظيم الصادرات والاستثمارات المصرية الأفريقية

م	الجهة	الآليات والسبل	المدى الزمني للتنفيذ
٤	وزارة النقل	- إنشاء غرفة للنقل والملاحة هدفها وضع استراتيجيات ورؤية شاملة لتيسير النقل وتدقيق التجارة وتذليل العقبات، واتخاذ الخطوات التي من شأنها تمهيد الطرق التي تربط مصر بالقارة الأفريقية ومنها طريق القاهرة كيب تاون .	المتوسط
٥	وزارة التعاون الدولي	- الاستفادة من فروع جسور (شركة النصر للاستيراد والتصدير سابقا التي تم تصفيتها) في أفريقيا وهي تمتلك ٢٥ فرعا في الدول الأفريقية حيث يمكن استغلال هذه الفروع في دعم العلاقات التجارية الأفريقية. - التنسيق مع القوى الخارجية في أفريقيا كالصين ودول جنوب شرق آسيا وما تمتلكه من استثمارات والتي يمكن الاستفادة منها في دعم الدور المصري في أفريقيا . - البحث عن شركاء اقتصاديين من رجال الأعمال الأفارقة والتنسيق معهم من أجل شراكة مصرية أفريقية .	القريب
٦	وزارة الإنتاج الحربي	- وضع خطط لتشجيع عودة السلع المنتجة من قبل القطاع العام وتوجيهها للدول الأفريقية كأدوات تحفيزية وتشجيع القطاع الخاص على الاتجاه لأفريقيا ، بحيث يتحقق التعاون بين القطاعين العام والخاص بما يؤدي إلى اكتمال دورهما في استعادة الدور الاقتصادي المصري في أفريقيا .	المتوسط
٧	وزارة الخارجية	- إنشاء البيت المصري في الدول الأفريقية، والذي يكون بمنزلة معرض دائم للمنتجات المصرية ومكان إقامة المسؤولين المصريين.	القريب
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	- الاهتمام بدراسة الشئون الأفريقية وخاصة الجانب الاقتصادي من خلال زيادة الكليات والمعاهد التي تدرس الشئون الأفريقية على غرار كلية الدراسات الأفريقية العليا بجامعة القاهرة، ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل جامعة أسوان . - قيام وزارة الثقافة والإعلام بزيادة النشاط بالقارة وكذلك تغيير رؤية المصريين تجاه الأشقاء في أفريقيا ونشر الثقافة والتعاون الإعلامي في أفريقيا.	البعيد والمتوسط
٨	البنك المركزي المصري	- إنشاء فروع للبنوك المصرية بالدول الأفريقية على غرار بنك القاهرة بكميالا، والبنك الأهلي المصري بالخرطوم. - تبادل العلاقات المصرفية المباشرة .	القريب
٩	شركة ضمان الصادرات	- القيام بتحديد عدد من المنتجات المصرية التي لها فرصة كبيرة في الأسواق الأفريقية والتركيز على الترويج لها كإقامة معارض متخصصة ، وإرسال بعثات ترويجية .	القريب
١٠	الوكالة المصرية للمشاركة من أجل التنمية	- تحتاج الوكالة إلى زيادة ميزانيتها التي تعتبر ضعيفة جدا ، حيث لا تتعدى نحو ١٣٤ مليون جنيه ، فيجب تقديم الدعم الكافي لها بما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، حتى تستطيع القيام بدورها المنشود لدعم المشروعات التنموية في أفريقيا.	القريب
١١	شركة مصر للطيران	- تنظيم رحلات طيران مباشرة إلى الدول الأفريقية	القريب

تابع جدول رقم (٦)

السياسات والآليات المقترحة لتعظيم الصادرات والاستثمارات المصرية الأفريقية

م	الجهة	الآليات والسبل	المدى الزمني للتنفيذ
١٢	<ul style="list-style-type: none"> - دور مشترك بين العديد من الجهات - مجلس الوزراء - وزارة التجارة والصناعة - وزارة المالية - وزارة الاستثمار والتعاون الدولي - وزارة الاتصالات - وزارة الخارجية - وزارة التخطيط - وزارة النقل - المجلس الأعلى للتصدير - المجلس الأعلى للإعلام - مصلحة الجمارك 	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مصفوفة المسؤوليات للجهات ذات الصلة وفصل الأدوار وتكامل الأعمال Responsibility Matrix. - إجراء دراسات السوق الأفريقية المتنوعة وتحديد الفرص التنافسية للمصدرين ودراسة الخبرات الدولية. - إنشاء منصة معلوماتية وبوابة إلكترونية موحدة للصادرات والفرص المتاحة وتفعيل آليات الربط الإلكتروني. - تدريب صغار المستثمرين والمصدرين وتبادل الخبرات. - تبني حملة تسويقية لتشجيع المصدرين وصغار المستثمرين (صادراتنا لقارتنا). - إنشاء مكتب إقليمي رئيس وتطوير مراكز خدمات لوجستية مركزية تستهدف تغطية القارة الإفريقية وتعزيز التواصل والتكامل. - تنظيم معارض تجارية وإرسال الوفود وعقد بروتوكولات التشارك والتعاون. - تطوير ورفع كفاءة البنية التحتية وآليات النقل والانتقال ونقل البضائع. - تطوير وإجراءات الموانئ والجمارك والرقابة والفحص. - بناء منظومة متكاملة للصادرات وربط الجمارك والجهات ذات الصلة من خلال منظومة التحول الرقمي. - تفعيل شركات ضمان لمخاطر التصدير . - تفعيل التكتلات على غرار النموذج الأوروبي. - الاستفادة من الأبحاث الأكاديمية وعقد البروتوكولات مع الجهات البحثية والجامعات. - دراسة الأسواق ذات الميزة وأوجه الاستفادة من التجارب الدولية وإجراء المقارنات . - تبادل الدراسات والخبرات الدولية وإرسال البعثات وتبني آليات التصنيع التحويلي. - مراجعة وتحسين المواصفات الفنية وقواعد المنشأ وتحديد آليات تحسين المنتجات ومطابقتها عالمياً. 	<ul style="list-style-type: none"> البعيد والمتوسط والقريب

المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى: سالي محمد فريد محمود، " العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية : الواقع والتحديات والسياسات المقترحة"، مرجع سبق ذكره، ص ٣١-٣٣؛ عماد حمدي وآخرون، " برنامج عمل تعزيز الصادرات المصرية الإفريقية : صادراتنا لقارتنا"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦-٤٨؛ علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيبة، " الاقتصاد البنفسجي ودوره في تحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠"، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

يمكن للسوق الأفريقية المساهمة في تحقيق من ١٠٪ إلى ١٥٪ من استراتيجيتها الـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي صادرات كما تستهدف مصر لصادراتها حيث تمثل أفريقيا مساحة جغرافية كبيرة من خلال ٥٤ دولة تعد أكثرها دولا واعدة اقتصادية ومصر قادرة على النفاذ إلى هذه الأسواق بمنتجات عالية الجودة وأسعار تنافسية، ومصر قادرة على ذلك بإمكانياتها الكبيرة وقرب الوصول إلى هذه الأسواق، وهو ما حاولت الدراسة إثباته، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات هي:

أولاً: نتائج الدراسة :

١- أفريقيا سوق واعد لكونها مجتمعات استهلاكية في ظل تشبع الطلب في السوق العالمية حالياً لعدم وجود فرص كافية لتصريف المنتجات، إضافة إلى تمتع السوق الأفريقية بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب ومستويات الدخل؛

٢- بتحليل وضع الصادرات المصرية للأسواق الخارجية على وجه العموم جاءت خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١) بشكل تصاعدي رغم انخفاضها بشكل طفيف بعض الفترات نتيجة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ أو أزمة جائحة كورونا أو غيرها بمجموع ٤٥٠,٩٩ مليار دولار أمريكي أي بمتوسط ٢٢,٥٥ مليار دولار أمريكي خلال فترة الدراسة وهو نفس وضع الصادرات للسوق الأفريقية بمجموع ٥٩,٨٨ مليار دولار أمريكي أي بمتوسط ٢,٩٩ مليار دولار أمريكي خلال فترة الدراسة؛

٣- بتحليل الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية للسوق الأفريقية جاءت كالتالي الهيكل السلعي يتسم بالمنتجات الصناعية منخفضة التكنولوجيا، وأما التوزيع الجغرافي فتحل الدول العربية الأفريقية المراكز الخمس الأولى للصادرات المصرية في أفريقيا؛

٤- تعاني الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية العديد من المعوقات ، والتي يمكن التغلب عليها من خلال المبادرات والاستراتيجيات المقترحة والتي من بينها المبادرة الرئاسية لتنمية البنية الأساسية للقارة من خلال إقامة عدد من المشروعات كمشروع الربط الكهربائي بين أفريقيا وأوروبا ، ومشروع الربط المائي بين الإسكندرية وبحيرة فيكتوريا ، كما تؤدي القوة الناعمة دوراً هاماً في زيادة الصادرات المصرية لأفريقيا وخاصة دور كل من الأزهر الشريف والكنيسة، إضافة إلى الفاعليات الفنية والثقافية والرياضية.

ثانياً: توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج السابقة توصل البحث للتوصيات التالية:

- ١- تغيير النظرة الثقافية لدى الشعب المصري تجاه الأشقاء في أفريقيا عن طريق جميع طرق التواصل المرئي والمسموع والمكتوب، وزيادة فتح كليات ومعاهد لدراسة أفريقيا على غرار كلية الدراسات الإفريقية العليا بجامعة القاهرة وخاصة بجامعة الأزهر لوفود العديد من الطلاب الأفارقة إليه وزيادة بعثات الأزهر الشريف إلى القارة الأفريقية مع التوصية بفتح فروع لجامعة الأزهر في جميع البلاد الإفريقية لتعمل كقوة ناعمة لتسيير حركة التبادل التجاري بين مصر والأشقاء الأفارقة؛
- ٢- ربط مصر بالأشقاء في أفريقيا بشكل أكبر من وسائل النقل والمواصلات بكافة أنواعها(النقل البري - الجوي - البحري) وخاصة النقل الطرقي (الطرق- السكك الحديدية) لتسهيل التواصل أولاً وزيادة التبادل التجاري مع الأشقاء؛
- ٣- يمكن الاستفادة من المواد الخام الموجودة بالدول الإفريقية بتغيير معادلة التبادل من النقود مقابل الصادرات إلى المواد الخام مقابل الصادرات ؛
- ٤- زيادة صادرات مصر للسوق الإفريقية من الصادرات ذات التكنولوجيا العالية والصناعات الإبداعية والثقافية، وأمام مصر فرصة كبيرة في العديد من أسواق الدول الإفريقية لتحقيق الـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي صادرات كما تستهدف مصر.

الهوامش:

(*) كتيب مؤتمر "خطوات عن طريق الـ ١٠٠ مليار صادرات" تحت شعار "انطلق من مصر... انتج وصدر"، بتكليف من فخامة رئيس الجمهورية الرئيس/ عبد الفتاح السيسي تحت رئاسة السيدة/ نيفين جامع- وزيرة التجارة والصناعة يوم الثلاثاء الموافق ١٤ سبتمبر بفندق جراند نايل تاور- القاهرة - مصر، ٢٠٢١، ص ٢، تنويه: الباحث حضر المؤتمر.

(١) صبحي مقار، "التقرير السنوي: اتجاهات الصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية ٢٠١١-٢٠٢٠"، وزارة التجارة والصناعة، الإدارة المركزية للإحصاء والتقارير والنشر الإلكتروني، العدد ٢، سبتمبر ٢٠٢١، ص ٤. (*) حسب بواسطة الباحث..

(٢) للمزيد عن مناهج البحث العلمي في الاقتصاد التفضل بالرجوع إلى: علاء مصطفى أبو عجيلة، تقديم: فياض عبد المنعم، "مناهج البحث العلمي في الاقتصاد: بين التنظير والتطبيق" الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢١، ص ٤٧-٥٧.

(٣) محمد يونس عبد الحليم، "العلاقات التبادلية بين سياسات التجارة الدولية وسياسات التنمية الاقتصادية مع التطبيق على مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، ١٩٩٣، ص ١٦١.

(٤) _____، "فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية الحالية المصرية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، ١٩٩٨، ص ٨٧.

(٥) وفاء عبد اللطيف إبراهيم محمود على، "تفعيل دور السياسة المالية في تنمية وتطوير قطاع الصناعات التصديرية"، المؤتمر العلمي الثامن والعشرين للاقتصاديين المصريين بعنوان "مواجهة تحديات التصنيع من أجل التصدير"، يومي ٢٨-٢٩ ديسمبر ٢٠١٦، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، ص ١٧-١٨. تنويه: الباحث حضر المؤتمر وحصل على شهادة حضور.

(٦) تامر فكري النجار، "الاقتصاد المعرفي ودوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية: تجارب عالمية"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٦، ص ١٢٢.

تنويه: هناك تضرر كبير في قطاع السياحة بسبب أحداث كوفيد ١٩، وكذلك بالحرب الروسية والأوكرانية، لأن السوقين الروسي والأوكراني من أهم الأسواق المصدرة للسياحة إلى مصر، مما أثر على إشغالات الفنادق خاصة في مدينتي شرم الشيخ والغردقة.

(٧) وفاء عبد اللطيف إبراهيم محمود على، "تفعيل دور السياسة المالية في تنمية وتطوير قطاع الصناعات التصديرية"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٨) أميمسة سعودى، "القارة الإفريقية.. مستقبل العالم"، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر الأربعاء، ١٣ فبراير ٢٠١٩، متاح:

[-https://www.sis.gov.eg/Story/182689/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9](https://www.sis.gov.eg/Story/182689/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9)

(٩) سالى محمد فريد محمود "دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، مصر، رقم (٣١٨) يونيو ٢٠٢٠، ص ٤.

(*) إذا أخذ مؤشر قياس كثافة التجارة (TII_{nm}) قيمة أكبر من ١ فإنه يدل على أنه معدل مقبول لتدفقات التجارة، وإذا أخذ قيمة أقل من ١ فإنه يدل على وضع غير جيد لهذه التدفقات.

(١٠) وزارة التجارة والصناعة (هيئة تنمية الصادرات) ، " خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الأفريقية " ، ب ت ، ص ص ١٠-٢١ متاح على <http://www.expoegypt.gov.eg>

(١١) صبيحي مقار ، " التقرير السنوي : اتجاهات الصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية ٢٠١١-٢٠٢٠ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣؛ بيانات موقع www.Trademap.org

(*) تم إختيار هذه الفترة وهي فترة بداية الاهتمام مرة أخرى بالقارة الإفريقية وخاصة بعد عام ٢٠١٤ .

(١٢) يعتمد هذا التحليل على ملحق ٣ ، صبيحي مقار ، " التقرير السنوي : اتجاهات الصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية ٢٠١١-٢٠٢٠ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١-٢١ .

(١٣) سحر محمد عبود ، " دور منطقة التجارة المرتقبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في تنمية الصادرات المصرية " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٠ .

(١٤) نجيب ساويرس في مؤتمر حابي الاقتصادي الرابع في فندق الماريوت بالقاهرة وتم نشر نص الحديث في جريدة حابي بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢٢ تحت عنوان (نجيب ساويرس في مؤتمر حابي: أوراكوم تركّز على الاستثمار في الطاقة الجديدة والمتجددة في إفريقيا) رابط : <https://hapijournal.com/.5/10/2022/%D8%A6%9D%8AC%D8%9A%D8%AA->

تنويه : الباحث حضر هذا المؤتمر

(15)Borchert ,I.& and others, " **Applied Services Trade Policy: A Guide to Services Trade Policy Database and The Services Trade Restrictions Index** " , World Bank Policy Research Working Paper ,2020,p27.

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33848/Applied-Services-Trade-Policy-A-Guide-to-the-Services-Trade-Policy-Database-and-the-Services-Trade-Restrictions-Index.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

(١٦) سالى محمد فريد محمود " دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ص ٢٥ -٢٦ .

(١٨) التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي " بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل " ، ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي ، غرفة التجارة والصناعة المغربية ، الرباط ، المملكة المغربية ، ٢٠١٢ ، ص ٢٢ .

(١٩) محمد يوسف ، " الصادرات والتنمية الاقتصادية في مصر ..برنامج مقترح لتنمية الصادرات " ، بدائل (سلسلة "دراسات سياسات" محكمة تصدر كل شهرين) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، مصر ، العدد ٤٦ ، يونيو ٢٠٢١ ، ص ص ٣٨-٣٩ .

(٢٠) صلاح زين الدين ، " دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر " ، المؤتمر العلمي الثالث (القانون والسياحة) ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ٢٦-٢٧ أبريل ٢٠١٦ ، ص ٣٥ .

(٢١) تم الرجوع إلى :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، " الكتاب السنوي " ، أعداد مختلفة

- التقرير السنوي لوزارة السياحة (السياحة في أرقام) عام ٢٠١٧ ، ص ص ١٧-١٨ .

(٢٢) تم الرجوع إلى :

- مجلس الوزراء المصري (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، "السياحة في مصر: جهود على طريق التنمية"، أغسطس ٢٠٢٢، ص ٢٤.
- أحمد حسن على الأسمر وآخرون، "تفعيل دور المكاتب الخارجية لهيئة تنشيط السياحة في استعادة الصورة الذهنية للمقصد السياحي خلال الأزمات"، جامعة المنصورة، مجلة كلية السياحة والفنادق العدد ٩، يونيو ٢٠٢١، ص ٨.
- مصطفى سيف، "السياحة العلاجية.. بوابة للتوغل المصري في أفريقيا"، 4 سبتمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط:
<https://www.skynewsarabia.com/business/١٤٦١٤٢٠-%D%A/YD/٨٤/٩D/٨B/٣DA/٩A%D/A/YD/٨AD%D/٨A->
- (٢٣) يمني مصطفى عبد الفضيل وآخرون، "دور البورصات السياحية في الترويج للمنتج السياحي المصري"، جامعة المنصورة، مجلة كلية السياحة والفنادق العدد ٩، يونيو ٢٠٢١، ص ٤٣٣.
- (٢٤) فيصل عيد العرادة، "تنافسية الصادرات المصرية في أسواق دول القرن الأفريقي"، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، مصر، المجلد (٢) العدد (٢) يناير ٢٠٢١، ص ٦٣١-٦٣٢.
- (٢٥) تم الرجوع إلى:
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة- قطاع المناطق الحرة www.gafinet.org
- United Nations Conference on Trade and Development, "World Investment Report 2018", Investing in The SDGs : an Action Plan, New York and Geneva :United Nations, 2018,p37
- هدى النمر وآخرون، "فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٣١١)، القاهرة، مصر، مارس ٢٠٢٠، ص ١٣٢-١٣٣.
- (٢٦) التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.
- (٢٧) معهد التخطيط القومي "دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا"، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.
- (٢٨) سالي محمد فريد محمود، "العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية: الواقع والتحديات والسياسات المقترحة"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.
- (٢٩) وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقات التجارية "العلاقات التجارية المصرية الأفريقية - دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٨ والتكتلات الاقتصادية في القاهرة الأفريقية"، القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص ١٢-١٤.
- (٣٠) لمياء محمد المغربي "التبادل التجاري العربي الأفريقي (الفرص والتحديات) دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا"، المجلة العربية للإدارة، مج ٣٧، ٤٤، ديسمبر (كانون الأول)، ٢٠١٧، ص ٩٢.
- (٣١) أحمد عبد الحليم العجمي "تنمية الصادرات المصرية.. الفرص والتحديات"، مجلس الوزراء (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة (آليات تعزيز الصادرات)، العدد ١٥ فبراير ٢٠٢٢، ص ١٥.
- (٣٢) وزارة التجارة والصناعة، هيئة تنمية الصادرات "خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الأفريقية"، القاهرة، مصر، ٢٠١٦، ص ٦.

(33) UNCTAD, " The Economic Development in Africa Report 2009", Strengthening Regional Economic Integration for Africa's Development, New York and Geneva: , UNCTAD 2009,p38.

(34) The World Bank , " African Development Indicators", Washington D.C: World Bank 2018.

<https://databank.worldbank.org/source/africa-development-indicators>

(35) Piet Buys, Uwe Deichmann,David Wheeler , " Road Network Upgrading and Overland Trade Expansion in Sub-Saharan Africa ", Washington D.C: World Bank, Paper no.4097,December, 2016.

(٣٦) وزارة التجارة والصناعة، هيئة تنمية الصادرات " خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الأفريقية"، القاهرة، مصر، ٢٠١٦، ص ٦.

(37) Harris and other, " Managing Cultury Loifferences", 2009,p750.

ترجمة الدكتور/ درويش مرعي ، أستاذ إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة الأزهر

- مقابلات مختلفة للباحث مع الأستاذ الدكتور/ درويش مرعي أستاذ إدارة الأعمال والتسويق بكلية التجارة "بنين" جامعة الأزهر.

- ونذكر هنا أن مصر قامت بتصدير صفقة دراجات لأحد الدول الأفريقية وكانت هذه الدراجات لونها أسود فقامت هذه الدولة الأفريقية برد الصفة مرة أخرى لمصر وبدراسة معرفة عدم قبول الصفقة اتضح أن السبب هو لون صفقة الدرجات (المصدر: مقابلات الباحث مع أ.د/ درويش مرعي)

(٣٨) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري " الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢"، القاهرة، مصر ، مايو ٢٠١٨، ص ٣٨٠.

(٣٩) هدى يوسف خبير اقتصادي أول بالبنك الدولي: المصدر البنك الدولي: ٣ تحديات أمام زيادة الصادرات المصرية، متاح على:

https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2019/7/16/1602190/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D

(٤٠) معهد التخطيط القومي، " شبكات الطرق والنقل وتعزيز البنية الاساسية في القارة : خلفية معلوماتية"، سيمينار الثلاثاء موسم ٢٠١٩/٢٠٢٠ " مصر والدائرة الأفريقية ... تنمية شاملة ومستدامة واعدة"، الحلقة

الخامسة، القاهرة، مصر ، ١٨ فبراير ٢٠٢٠، ص ص ١٠-١٢. تنويه: الباحث حضر السينمار

(٤١) تم الرجوع إلى : مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، " مصر تسعى إلى استكمال طريق

القاهرة- كيب تاون" ، سلسلة اتجاهات محلية ، الستة الثانية – العدد (٥)- ٢٥ فبراير ٢٠٢١، ص ٢-٣: علاء

مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة ، " الكفاءة الاقتصادية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل إنشاء وصيانة الطرق: مع دراسة تطبيقية للتجربة المصرية" ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة (بنين) ، جامعة

الأزهر، ٢٠١٨، ص ١٨٧-١٨٨

(٤٢) تم الرجوع إلى : أجالل راتب (الباحث الرئيسي) " دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، القاهرة، مصر، رقم (٣١٨) ، معهد التخطيط القومي ، يونيو ٢٠٢٠، ص ٧٦.

(٤٣) تم نشر ملخص لها تحت عنوان " دراسة تكشف دور القوى الناعمة المصرية في الوعي والإدراك والقضاء على التطرف" ، ٢٠ أبريل ٢٠٢١، متاح على

<https://www.youm7.com/story/٢٠٢١/٤/٢٠٢١/%D%8A%D%8B%D%8A>

(٤٤) المرجع السابق

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٤، ع ٢٤، ج ٤، يوليو ٢٠٢٣)

د. علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة

زئذ (توتيد) ومصنوعاته	٠.٢٤	٠.٤٢	٠.٤٠	٠.٤٩	٠.٥٤	٠.٤٧	٠.٥٨	٠.٦٠	٠.٥٣	٠.٤٣	٠.٥٠	٠.٢٠	٠.١	٠.٣٩	٧.٥٤	٠.١	٠.٨
بارود ومفغرات؛ منتجات نارية قديمة ثقيلة؛ خلطاص معدنية لإحداث الانفجار؛ مواد لوب	٠.٢٥	٠.٤٢	٠.٤١	٠.٤٠	٠.٣٩	٠.٣٥	٠.٣٦	٠.٤٢	٠.٤٠	٠.٤١	٠.٤٥	٠.٤٢	٠.١	٢.٥	٦.٣١	٠.١	٧
جلود خام (معالج) غير الجلود براءه وجود منيوغة	٠.٩٤	٠.٥٠	٠.٥٥	٠.٥٥	٠.٥١	٠.٤٨	٠.٤٧	٠.٤٦	٠.٤٦	٠.٤٦	٠.٢٨	٠.٢٨	٠.١	٧.٧	٩.٧١	٠.١	١
منتجات أخرى من أصل حواشي غير منكوثة ولا ناطقة في مكان آخر	٠.٢٨	٠.٣١	٠.٣٠	٠.٣٣	٠.٣٠	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٤١	٠.٤٢	٠.٣١	٠.٢٥	٠.٢٨	٠.١	٢.٣	٥.٢٥	٠.١	٩
اصناف صناعة الساعات وأجزاءها	٠.٢٠	٠.٢٩	٠.٣١	٠.٣٤	٠.٣٠	٠.٣٠	٠.٢٨	٠.٣٠	٠.٣١	٠.٢٣	٠.٢٢	٠.٢٢	٠.١	٢.٢٢	٤.٩٧	٠.١	٧
صوف؛ وبر ناعم أو خشن؛ خيوط ونسج من شعر الخيل	٠.٢٣	٠.٣١	٠.٣٠	٠.٣٧	٠.٣٦	٠.٣٨	٠.٣٨	٠.٤٤	٠.٤٢	٠.٣١	٠.٢١	٠.٢١	٠.١	٢.٩٦	٦.٣٩	٠.١	٣
أغطية رأس وأجزاءها	٠.١٤	٠.١٦	٠.١٧	٠.١٣	٠.١٢	٠.١٤	٠.١٤	٠.٢٠	٠.٢٤	٠.١٩	٠.١٢	٠.١٢	٠.٠	٤.٦	٣.٥٥	٠.٠	١٢
النجار ومنتجات أخرى حيايه بصلات وجذور وما شابهها؛ أجزاء مطوقة وأغصان مبرقة للزينة	٠.٩٥	٠.١٢	٠.١٢	٠.١٤	٠.١٣	٠.١٤	٠.١٧	٠.٢١	٠.٢٠	٠.١٧	٠.٢٢	٠.١٧	٠.٠	٣.٦	٣.٥٥	٠.٠	٩
منتجات التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي	٠.٢٤	٠.٢٥	٠.٢٤	٠.٢٣	٠.٢٨	٠.٢٨	٠.٢٥	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.١٩	٠.٢٠	٠.٢٦	٠.١	٢.٠	٦.٠٤	٠.١	١٠
الباب نسجية نسيجية أخرى خيوط من ورق ونسجها	٠.١٦	٠.١٧	٠.١٤	٠.١٥	٠.١٥	٠.١٥	٠.١٧	٠.٢٢	٠.٢٧	٠.١٧	٠.١٧	٠.٢٧	٠.٠	٢.٣	٣.١٤	٠.٠	٤
صنع للدهاب صوغ ومنتجات وغيرها من عصارات وخلصات نباتية	٠.٥٥	٠.١٨	٠.١٨	٠.١٨	٠.١٥	٠.١٧	٠.١٦	٠.١٩	٠.٢٠	٠.١٩	٠.١٩	٠.١٩	٠.٠	١.١	٣.١١	٠.٠	٧
معادن عالية أخرى؛ خلطاص خزفية معدنية (سومات)؛ مصنوعات	٠.١٠	٠.١٠	٠.٠٩	٠.٠٨	٠.٠٧	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٣	٠.١٤	٠.٠٩	٠.١٥	٠.١٥	٠.٠	٤.١	١.٨٥	٠.٠	٩
حرير	٠.١٤	٠.١٤	٠.١٦	٠.٢١	٠.٠٩	٠.٠٨	٠.٠٩	٠.٠٩	٠.٠٩	٠.٠٩	٠.٠٩	٠.٠٩	٠.٠	٤.٣	١.٩٢	٠.٠	٦
مقالات مطر ومقالات نمنس؛ عصي؛ عصى؛ بقاقت؛ سباط وكرايج وأجزاء هذه الاصناف	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠	١.٣	١.١٣	٠.٠	٨
رصاص ومصنوعاته	٠.١٥	٠.١٣	٠.١٤	٠.١١	٠.١٢	٠.١١	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٣	٠.٠٧	٠.٠٨	٠.١٣	٠.٠	١.١	١.٩٢	٠.٠	٦
تخف قديمة؛ قطع للمجموعات وقطع الأثريه	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٥	٠.٠٨	٠.٠٥	٠.٠٦	٠.٠٧	٠.٠٨	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٥	٠.٠٦	٠.٠	١.٥	١.٣١	٠.٠	٢
أثاث موسيقية وأجزاءها ولوازمها	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٥	٠.٠٦	٠.٠	٣.٣	١.٠٦	٠.٠	٥
تيل ومصنوعاته	٠.١٢	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.١٠	٠.٠٨	٠.٠٩	٠.١١	٠.٠٩	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٥	٠.٠٥	٠.٠	٨.٤	٤.٠٠	٠.٠	٤٠
مصنوعات حصر ورسال	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠	٢.٩	٠.٥٣	٠.٠	٨
فصصير ومصنوعاته	٠.٠٩	٠.٠٦	٠.٠٨	٠.٠٧	٠.٠٦	٠.٠٥	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٣	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠	٧.٨	١.٠٧	٠.٠	٤
قطن ومصنوعاته	٠.٠٣	٠.٠٤	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠	٤.٠	٠.٥٦	٠.٠	٢
مواد صفر نباتية؛ منتجات أخرى من أصل نباتي غير منكوثة ولا ناطقة في مكان آخر	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٧	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٦	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠	١.٨	٠.٧٨	٠.٠	٠
جلود فراء طبيعية وبقية؛ مصنوعات	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠	١.٠	٠.١٠	٠.٠	٠
جميع المنتجات	٥٢٧.٦٤	٥٤٤.٦٩	٥١٦.٤٣	٥٣٥.١٨	٤٩٨.٥٧	٥١٦.٨٩	٥٨٣.٣٧	٥٧٤.٧٣	٥١٠.٧٣	٥١٠.٧٣	٥١٠.٧٣	٥١٠.٧٣	٠.٠	١٠٠.٠	٨٥٥.١٤	١٠٠.٠	٩

المصدر: إعداد الباحث؛ من بيانات www.Trademap.org، وتم حساب بواسطة الباحث؛ مجموع الفترة الأولى والثانية ومعدل النمو والمجموع الكلي والأهمية النسبية

Evaluation of Egyptian Exports to African Markets During the Period (2002-2021)

Dr. Alaa Mostafa Abdelmaksoud Abu-Egila

Abstract:

The study aimed to clarify the importance of Egyptian exports to African markets, while studying their situation and determining the reasons for their decline, with an initiative to increase them, through the use of the inductive and deductive approaches. US dollars, which is the same situation for exports to African markets, with an average of 99.2 billion US dollars during the study period. By analyzing the commodity structure and geographical distribution of Egyptian exports to the African market, it came as follows. First, the study also proved that the African market is a promising market for Egyptian exports and is capable of achieving 10% to 15% of Egypt's strategy to reach \$100 billion in exports in the near term. Transport and communications of all kinds (land - air - sea), especially road transport (roads - railways) to facilitate communication first And increase trade exchange with our African brothers.

Keywords: Exports, the African market, obstacles to exports to Africa, mechanisms to increase exports to Africa.